هيئة علماء المسلمين
في العراق

الفصل الثالث

موقف الهيئة من قضايا

الاحتلال – الفيدرالية – قانون
النفط والغاز – اتفاقية الإذعان

obeikan.com

obeikan.com

فتوى شرعية

فتوى هيئة علماء المسلمين في الاتفاقية الموقعة بين الحكومة العراقية وبين إدارة الاحتلال الأمريكي (في بيان الحكم الشرعي في الاتفاقية المزمع عقدها بين الحكومة الحالية وبين إدارة الاحتلال الأمريكي).

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فقد تواترت الأنباء هذه الأيام عن عزم الحكومة الحالية على توقيع الاتفاقية طويلة الأمد مع الاحتلال وبإلحاح من الجانب الأمريكي، وأخذت بعض الأوساط الرسمية في الحكومة الحالية ومن حولها تخفف من وقع ما اشتملت عليه هذه الاتفاقية من مطالب خطيرة؛ لتبرير التوقيع عليها.

ومن خلال النظر في واقع هذه الاتفاقية بحسب المعلومات التي وصلتنا عنها وهي معلومات مؤكدة، يتضح جليا أنها ليست بالهدنة المتكافئة التي يجيز فيها الإسلام التعاقد مع غير المسلمين استنادا إلى مهادنة الرسول ﷺ قريشا عام الحديبية؛ لأن جواز الهدنة مقيد بأمور، منها: اكتمال شروط الدولة للمسلمين ووجود مصلحة لنشر الإسلام، واستقامة المهادن، والحذر من نقضه العهد، ومدى مراعاته الاتفاق، مع وجوب تقدير مدة معينة معلومة لها.

والملاحظ أن معظم هذه الأمور غير متوافرة في الاتفاقية التي يراد إبرامها، فضلا عن أن الحكومة الحالية في العراق غير مؤهلة لإمضائها لأنها من صنيع إدارة الاحتلال فهو الذي يشرع لها ويرتب لبقائها، فضلا عن كونها الجانب الأضعف الذي لا يستطيع دفع رغبة الطرف الأقوى (المحتل). وبذلك تكون اتفاقية

الأضعف مع الأقوى، أو (اتفاقية إكراه) كما توصف في القانون الدولي.. وهي غير معتد بها في هذا القانون. ومع غياب المصلحة وفقدان معظم هذه الأمور، تخرج هذه الاتفاقية عن كونها هدنة، وتفصيل ذلك في الآتي:

أولا: الوصف الشرعي للاتفاقية:

إن الوصف الدقيق لهذه الاتفاقية أنها حلف أو معاهدة، وهنا لابد من بيان الآتي:

الحلف في اللغة العهد والصداقة، وقد اصطلح على تخصيص إطلاقها على المعاهدات والأحلاف العسكرية.. وهي اتفاقات تعقد بين دولتين أو أكثر تجعل جيوشها تقاتل مع بعضها عدوا مشتركا بينهما أو تجعل المعلومات العسكرية والأدوات الحربية متبادلة بينهما، وإذا وقعت إحداهما في حرب تتشاوران لتدخل الأخرى معها أو لا تدخل معها بحسب المصلحة التي يريانها. وقد تكون هذه الأحلاف معاهدات ثنائية أو جماعية، وفي الحالين يكون الجيش الحليف إلى جانب حليفه ليدافع عنه.

إن هذه الأحلاف إذا تمت بين طرفين أحدهما مسلم والآخر غير مسلم، فهي باطلة من أساسها؛ ولا تنعقد شرعا وليس لأحد أن يلزم بها الأمة ولا تلتزم بها حتى ولو عقدها أمير المؤمنين (خليفة المسلمين) لأنها تحالف الشرع، فهي تجعل المسلم يقاتل تحت إمرة غير المسلم، وتحت رايته، بل تجعله يقاتل من أجل بقاء هيمنة الكفر، وذلك كله حرام، فلا يحل لمسلم أن يقاتل إلا تحت إمرة مسلم وتحت راية الإسلام.

قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ ۖ إِن كُنتُمْ

تَعْقِلُونَ ﴿١١٨﴾ ﴾ [آل عمران]. وروى مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها؛ أنها قالت: خرج رسول الله ﷺ قبل بدر. فلما كان بحرة الوبرة أدركه رجل. قد كان يذكر منه جرأة ونجدة. ففرح أصحاب رسول الله ﷺ حين رأوه. فلما أدركه قال لرسول الله ﷺ : جئت لأتبعك وأصيب معك. قال له رسول الله ﷺ: (تؤمن بالله ورسوله؟) قال: لا. قال (فارجع. فلن أستعين بمشرك). قالت: ثم مضى. حتى إذا كنا بالشجرة أدركه الرجل. فقال له كما قال أول مرة. فقال له النبي ﷺ كما قال أول مرة. قال (فارجع فلن أستعين بمشرك). قال: ثم رجع فأدركه بالبيداء. فقال له كما قال أول مرة (تؤمن بالله ورسوله؟) قال: نعم. فقال له رسول الله ﷺ (فانطلق). [صحيح مسلم،كتاب الجهاد: ١٨١٧].

وهذه الأحلاف باطلة أيضا من وجه آخر، حيث إن هذه الأحلاف تجعل المسلم يقاتل مع غير المسلم أو تجعل غير المسلمين يقاتلون مع المسلمين مع احتفاظهم برايتهم وسلطانهم، أي يقاتلون كدولة لا كأفراد. وقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن الاستعانة بغير المسلمين وتحت رايتهم، والحجة في تحريم مثل هذه الأحلاف لهذا السبب، حديث الضحاك أن الرسول الله ﷺ : « خرج يوم أحد فإذا كتيبة حسناء فقال من هؤلاء؟ قال: يهود كذا وكذا فقال لا نستعين بالكفار ». وفي رواية أخرى عند الطحاوي والحاكم عن أبي حميد الساعدي أن رسول الله ﷺ خرج يوم أحد حتى إذا جاوز ثنية الوداع إذا هو بكتيبة خشناء، فقال من هؤلاء ؟ قالوا:: هذا عبد الله بن أبي بن سلول في ستمائة من مواليه من اليهود أهل قينقاع وهم رهط عبد الله بن سلام قال : وقد أسلموا ؟ قالوا: لا يا رسول الله. قال : قولوا لهم فليرجعوا فإنا لا نستعين بالمشركين على المشركين»] [الحاكم: المستدرك ٢/ ١٢٢]، وهو حسن.

ثانيا: الآثار الخطيرة التي تترتب على الاتفاقية :

إن الاتفاقية المشار إليها إنما تقوم على أساس تقديم تنازلات من العراقيين حكومة وشعباً لأعدائهم المحتلين المغتصبين الأمريكان وحلفائهم، وهذه التنازلات ستكون في المحاور المذكورة وهي: السياسي والدبلوماسي والثقافي والاقتصادي والأمني. ومن آثار التنازل في هذه الاتفاقية :

١- الإقرار بشرعية الاحتلال، وشرعية كل ما نتج عنه من أنظمة وقوانين.

٢- الإقرار بشرعية تقسيم العراق أو تجزئته على أساس طائفي وعرقي من خلال التعهد بالحفاظ على الدستور الحالي.

٣- الخضوع لسلطان المعتدين الغزاة المغتصبين في كثير من أمورنا.

٤- الإقرار بعدم شرعية الجهاد والمقاومة في العراق، وتجريم المجاهدين والمقاومين للاحتلال ووصمهم بـ(الإرهاب) الذي بموجبه سوف تستحلّ دماؤهم وأموالهم وأعراضهم.

٥- التنازل الكبير جدا عن ثروات البلاد لصالح الاحتلال وصالح شركائه وشركاته.

٦- فتح الباب للتدخل في شؤوننا الثقافية والحضارية، وهذا ما يهم الاحتلال كثيرا.

٧- التنازل عن كل الحقوق التي ترتبت على الاحتلال نتيجة عدوانه واحتلاله.

٨- ضياع حقوق من انتهكت أعراضهم وغصبت أو سرقت أموالهم من العراقيين المظلومين.

٩- الإمعان في ضياع عزة الشعب العراقي وكرامته اللتين أعطاهما الله تعالى لهم.

وبعبارة جامعة: الاتفاقية المشار إليها تعني الاستسلام الذليل للعدو المحتل.

ثالثا: الحكم الشرعي:

لما كانت الاتفاقية تتضمن تحالفا عسكريا مع دولة محتلة وغير مسلمة، فهي باطلة ابتداءً، ومحرمة شرعًا، ولما كانت قائمة على أساس اجتماع المتحالفين لقتال المسلمين من أهل البلد وغيرهم فإن الحرمة تكون آكد؛ لأنه لا يجوز في الإسلام أن يتحالف أحد من المسلمين مع غير المسلمين الحربيين لقتال أهل الإسلام، وإن كانوا عصاة أو بغاة، فهم أقرب للحق والإيمان من غير المسلمين، ولا يجوز مناصرة غير المسلمين بحال ضد المسلمين وإن كان المسلمون على غير الحق الكامل أحيانا.

والأدلة في ذلك كثيرة: منها قول الله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١]. وقوله ﷺ: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره». [صحيح البخاري: ٦٩٥١].

أما من حيث الوضع في بلدنا العراق فإن الحرمة ترد من وجه آخر، ففضلا عن كون الطرف المتحالف معه غير مسلم، فإنه غاز ومغتصب - في الوقت نفسه - والشرع يوجب قتاله حتى ينتهي عدوانه وتزول آثار اغتصابه، ويجب شرعاً بذل كل ما يمكن بذله من مال أو غيره في سبيل تحقيق ذلك، وقد وردت بهذا الصدد نصوص كثيرة منها قول الله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الشورى]، وقوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، وقوله

تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣].

ويحرم على المسلمين والحالة هذه التمكين لغير المسلم والغاصب هذا بأي وجه، ومن ذلك إبرام أي اتفاقية معه مؤقتة أو دائمة تجعل له موطئ قدم في أرض المسلمين، وتستعين به على قتال من يمارسون حقهم الشرعي في مقاومته، أو قتال غيرهم من المسلمين، وتمنحه تنازلات سواء أكان ذلك التنازل مالاً يدفعه المسلمون لغير المسلمين أم تعهداً بوقف الجهاد، أم تعهداً بوقف الدعوة إلى الله تعالى، أم السماح له بممارسة سلطانه ونفوذه على المسلمين.

هذا بالنظر إلى الجانب العسكري في الاتفاقية، أما إذا نظرنا إلى الجوانب الأخرى من الاتفاقية، والآثار المترتبة عليها، والتي تقدم ذكر بعضها فستتجلى لنا دواع أخرى لتحريمها، وتأكيد بطلانها.

وبناءً على ما تقدم:

فإن هذه الاتفاقية إذا ما تمت بين الحكومة الحالية المنصَبة على العراق وبين الإدارة الأمريكية المحتلة للبلاد، فإنها تعد محرمة شرعا وباطلة عقدا، ولا تلزم أبناء العراق بشيء؛ ولأن الأمر هنا متعلق بحق الأمة، فإن من يجيزها أو يمضي عليها من ساسة الحكومة الحالية سواء منهم من كان في السلطة التنفيذية أو التشريعية (مجلس النواب) فإنه يعد مفرطا في المصالح العامة للأمة، وغير محترم لإرادتها وبالتالي فإنه يقع في إثم الخيانة لله ورسوله والمسلمين من أبناء الشعب العراقي وغيرهم.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قسم الفتوى

في هيئة علماء المسلمين في العراق

١٢ شوال ١٤٢٩هـ

الموافق ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٨م

البيان المرقم ٣٢٥ المتعلق بتمرير مشروع الفدرالية:

أصدرت هيئة علماء المسلمين بيانًا بالرقم ٣٢٥ أدانت فيه الخطوة المشئومة التي أقدم عليها برلمان الحكومة بإقرار مشروع الفيدرالية والتي أثارت سخط أبناء العراق الأحرار وحظيت بمباركة الاحتلال ودعت الهيئة العراقيين إلى الالتفاف حول القوى المناهضة للاحتلال الذين رفضوا العملية السياسية برمتها ولم يلحقوا أذى بالعراق والعراقيين.

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق

Association of Muslim Scholars In Iraq

Baghdad - Head Quarters المقر العام - بغداد

بيان رقم (٣٢٥)

المتعلق بتمرير مشروع الفدرالية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. وبعد

فعلى الرغم من مقاطعة نصف أعضاء البرلمان المؤسس لى ظل الاحتلال جلسة التصويت على مشروع الفدرالية فقد عمد الآخرون وسط فوضى شهدها العالم كله الى تمريره.

وعلى الرغم من اننا واثقون إن هذا المشروع لن يرى النور لان معظم الشعب العراقي ضده، فهو مشروع تقسيم واضح ،والعراقيون يرفضون التقسيم ،فقد أصر اصحاب المشاريع الخاصة من الكتل السياسية ،أرباب الأجندة المتفقة مع الاحتلال ودول إقليمية لى الأهداف والمصالح على إقراره.

ومع ذلك فان من حق هذا اليوم باليوم الأسود لم يكن مخطئاً ،وان كل الذين ساهموا لى هذه العملية سيقفون يوما ما للمساءلة أمام رب العزة. وأمام الشعب العراقي العظيم ،الذي يعتقد هذا الشعب لن يسعى إلى تقسيم بلادهم مقابل متاع لأطراف أجنبية ،شأنهم شأن من يدل بلده ليمنح العز لآخرين.

إن هيئة علماء المسلمين تدين هذه الخطوة المشؤومة التي أقدمت عليها أبناء العراق الأحرار ،وحظيت بمباركة السفير الأمريكي على نحو من الرضا والابتهاج يدلل بوضوح على إن قوات الاحتلال وراء هذا المشروع ،وإنما سعت إليه من خلال أصابعها لى البرلمان على الرغم من كثرة ادعاءاتها إنها حريصة على وحدة البلاد.

إن هيئة علماء المسلمين تدعو العراقيين جميعا إلى الالتفاف حول القوى الرافضة للاحتلال الذين رفضوا العملية السياسية برمتها ولم يلحقوا أذى بالعراق والعراقيين ،فلم يعد في الوقت متسع لتحمل المزيد من التآمر على بلدنا الاشم.

هذه القوى وحدها بما تملك من عزم وإصرار على تحرير البلاد ،وحدها القادرة بإذن الله على إفشال هذا المشروع وأمثاله ،فهي الضمان لإبقاء العراق واحدا قويا عزيزا.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل

الأمانة العامة

٢٠ رمضان ١٤٢٧ هـ

٢٠٠٦/١٠/١٢ م

بدايات المطالبة بإقرار الفيدرالية في العراق[1].

مؤتمرات المطالبة بإقرار الفيدرالية في العراق:

إن المؤتمرات التي قامت بعقدها ما كان يسمى آنذاك بـ (قوى المعارضة العراقية) بإشراف أمريكي، وطرحت خلالها قضية تقسيم العراق وتعميق الطائفية، كثيرة جدا، ولذا سنقتصر على ذكر أبرزها وهي:

١- مؤتمر لندن عام ١٩٩٩م، وكان بعنوان (العراق حتى عام ٢٠٢٠م):

ومن بين الذين حضروا المؤتمر كل من عبد الحسين وداي العطية وسنان الشبيبي وعدنان الباجة جي وصلاح الشيخلي ورند رحيم وموفق الربيعي ومحمد بحر العلوم وإياد علاوي.

وقد تم انعقاد هذا المؤتمر بإشراف كل من : فرانك ريتشارد دوني والسفير ديفيد ماك ... والأول هو المنسق الأمريكي لشؤون المعارضة العراقية، والثاني هو الرئيس المكلف لمعهد الشرق الأوسط بالولايات المتحدة.

تم التطرق في المؤتمر بشكل معمق إلى فيدرالية كردستان والفيدرالية في الوسط وفي جنوب العراق، وتم الاتفاق على أن تعد حقوقا دستورية يجب أن تثبت في الدستور العراقي، بعد إسقاط نظام صدام.

وطبعا وكما هو متوقع فإن الذي قام بطرح هذا المشروع أكد على شريطة أن لا تكون حدود هذه الأقاليم على أساس طائفي أو مذهبي أو قومي والمقصود هو العكس طبعا كما رأينا ما قامت به الميليشيات الطائفية بعد الاحتلال.

(١) من كتاب (الفدرالية، الخطر الداهم). إصدار مركز الأمة للدراسات والتطوير.

٢- مؤتمر لندن عام ٢٠٠٢ م :

تم عقد هذا المؤتمر بين ١٣ – ٥ / ١٢/ ٢٠٠٢ برعاية زلماي خليل زادة ممثلا للإدارة الأمريكية وقد حضره عدد كبير من قوى المعارضة آنذاك ومنهم جلال طالباني ومسعود برزاني إضافة إلى عبد العزيز الحكيم وآخرين.

وتم في هذا المؤتمر مناشدة رئيسا احزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني مسعود البرزاني وجلال طالباني المؤتمرين دعم الفيدرالية لطمأنة دول الجوار خاصة تركيا وإيران وسوريا التي تؤوي أقليات كردية[1].

من هم الداعون إلى الفيدرالية ؟

إن أطروحة الفيدرالية في النسيج الاجتماعي العراقي أطروحة حديثة العهد، ظهرت شيئا فشيئا في فترة التسعينيات من القرن المنصرم، وذلك بعد حرب الخليج، حيث انعزلت منطقة شمال العراق ذات الأغلبية الكردية من قبضة السلطة المركزية في بغداد بدعم مما سمي آنذاك بـ : قوات التحالف الدولية.

ففي ٤/ ١٠/ ١٩٩٢م ، اتخذ البرلمان الكردستاني قرارا بتبني النظام الفيدرالي للعراق، الأمر الذي أثار جدلاً واسعًا من الناحية السياسية والفكرية حول الآثار المستقبلية المترتبة على العلاقات الاجتماعية للمكونات العراقية ودول الجوار.

منذ تلك الفترة كان مبدأ الفيدرالية يطرح بين الحين والآخر من قبل القوى الكردية ولاسيما الحزبين الكبيرين الديمقراطي والاتحاد الكردستاني في المحافل والمؤتمرات والندوات والتحالفات التي كانت تجريها المعارضة خارج العراق، وكانت منتهاها مؤتمر لندن وهو آخر مؤتمر تعقده المعارضة العراقية في

(١) د. عبد الإله الراوي، مقال: تفتيت العراق والوطن العربي، مطلب صهيوني صليبي صفوي، ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٧م، بتصرف يسير.

المنفي، هذا فضلا عن الندوات الفكرية والثقافية التي تتبناها النخب الداعية للفيدرالية في العراق.

بعد احتلال العراق أقر قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت مبدأ الفيدرالية فقد جاء في المادة الرابعة منه نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي (فيدرالي) ديمقراطي، تعددي ، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية المحلية، ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على أساس الأصل أو العرق أو الإثنية أو القومية أو المذهب.

وفي المادة الرابعة والعشرين (أ) – تتألف الحكومة العراقية الانتقالية والمشار إليها أيضا في هذا القانون بالحكومة الاتحادية من الجمعية الوطنية ومجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ويضمنه رئيس الوزراء، والسلطة القضائية.

وجاء في المادة الثانية والخمسين، يؤسس تصميم النظام الاتحادي في العراق بشكل يمنع تركيز السلطة في الحكومة الاتحادية، ذلك التركيز الذي جعل من الممكن استمرار عقود الاستبداد والاضطهاد في ظل النظام السابق، أن هذا النظام سيشجع على ممارسة السلطة المحلية من قبل المسئولين المحليين في كل إقليم ومحافظة، وما يخلق عراقا موحدا يشارك فيه المواطن مشاركة فاعلة في شئون الحكم ويضمن له حقوقه ويجعله متحررا من التسلط[1].

(١) جميل عودة، مفهوم الدولة الفيدرالية رؤى حول أطروحة الفيدرالية في العراق الجديد، مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث ، سابق.

موقف العرب والأكراد والأقليات من الفيدرالية

تبنت القوى السياسية الكردية على وجه خاص ومنذ البداية فكرة الفيدرالية بهياكلها الجغرافية والإثنية ومع أنها لم تتبن بصورة صريحة معلنة خيار الانشقاق عن الدولة إلا أنها لا تبدو متكيفة بمبدأ التوزيع التكميلي للسلطات بين الاتحاد وأجزائه داخل الدولة الاتحادية المشتركة[1].

نعم يرى بعض الباحثين بأن هدف الأكراد في الحقيقة هو الانفصال وبصورة لا تقبل الجدل ويدللون على رأيهم بتصريحات بعض قادة الأكراد، وحديث مثقفيهم عن الكونفيدرالية بثوب الفيدرالية، ومن ذلك قول مسعود برزاني: الاستقلال هو حق طبيعي وشرعي للأمة الكردية[2].

هذا على عكس الحال لدى الأغلبية العربية التي لم تبدأ حماسا لخيار الفيدرالية (باستثناء القيادات السياسية المنخرطة في العملية السياسية) إذ جاءت أولوياتها تنص على استعادة استقلال العراق وسيادته ووحدته الإقليمية في إطار دولة مركزية قوية.

■ أين المشكلة ؟

والمشكلة أن بعض القيادات السياسية الشيعية والكردية الحاكمة تروج لمخاوف بأن يعود الحكم الديكتاتوري السابق مرة أخرى (في الوقت الذي انتهكوا فيه هم الحريات وبشكل صريح عندما أمسكوا بزمام السلطة وترى بالتالي أن الحل يكمن

(١) عارف حجاج، مقال : النظام الفيدرالي في العالم العربي، موقع قنطرة.

(٢) الراوي، تفتيت العراق والوطن العربي، مطلب صهيوني صليبي صفوي ، ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٧م.

في فيدرالية شعبية في الجنوب وأخرى كردية في الشمال يتوفر لها الأساس القانوني (حق الإقليم في رفض تنفيذ قرار المركز) والمعيشي (تقسيم الثروات)، غير أن هذا يعني على الأرض انفصال كل منهما فعليا بدولة مستقلة حتى لو لم ينص الدستور صراحة على ذلك.

وكان المراهنون على وحدة بلادنا يعولون على طرح فكرة الفيدرالية في الشمال الكردي فقط المنفصل عمليا عن العراق منذ بداية التسعينات من القرن الماضي وبشروط وتصورات معينة ولكن يبدو أن المناقشات حول الدستور العراقي إضافة إلى تسرب أنباء عن رغبة واشنطن في انسحاب مبكر من العراق للخلاص من دوامة القتل التي تطال جنودها كل يوم، وتعاظم قوة المقاومة العراقية كل ذلك أدى للإفصاح أكثر عن نوايا الانفصال، ليس فقط في الأرض والثروة (النفط)، ولكن أيضا الانفصال عن العالم العربي (في الحالة الكردية).

وقد قاد الطرح الكردي للفيدرالية إلى تحرك المجموعات العرقية والطائفية الأخرى فأعلنت ممثلة التركمان في مجلس الحكم الانتقالي آنذاك أن الفيدرالية يجب أن تكون على أساس إداري وليس عرقيا وطالبت بأن تكون كركوك خارج الفيدرالية الكردية لأن التركمان يشكلون الأغلبية الكبيرة فيها، وأن وجودهم وجود تاريخي[1].

بل إن الأمر لم يتوقف على ذلك، فقد زادت دعاوى الانفصال مؤخرا وأصبحت أكثر وضوحا وصراحة تحت شعار الفيدرالية أو الحكم الذاتي، بعدما بدأت مجموعات عرقية أخرى، بجانب الشيعة والأكراد، تطالب وسط كل هذه الأجواء بالحكم الذاتي الكامل مثل الآشوريين العراقيين المسيحيين، وغيرهم

(١) الراوي، تفتيت العراق والوطن العربي، مطلب صهيوني صليبي صفوي، ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٧م..

وأطلق كل فريق محطات تلفزيونية خاصة وفضائيات تروج للفيدرالية بطرق ودعاوى شتى وتعدها أمرًا واقعًا.

حيث طالب المؤتمر الآشوري العام (الآشوريون نصارى يتحدثون الآرامية) الذي عقد في المدة من ٥-٧ آب ٢٠٠٥م بفيدرالية آشورية في سهل نينوى وسائر مناطق وجود الآشوريين بدعوى أن تعدادهم قرابة مليون إلى مليون ونصف، كما دعا إلى حق العودة للمهجرين الآشوريين إلى قراهم ومساكنهم التي تركوها وإدراج رمز آشوري تاريخي في العلم العراقي الجديد.

أيضا دعا الفيليون (وهم أكراد شيعة ينتشرون جنوب مدينة السليمانية مرورا بكركوك ومحافظة ديالى) بالاعتراف بحقوقهم فيما طالب الشبك (وهم جماعة إثنية تضم في صفوفها خليطا من قوميات عربية وكردية وتركمانية) بالحفاظ على حقوقهم في الدستور الجديد، وعدم فرض الانتماء إلى القومية العربية عليهم أو الكردية.

وكان من الممكن بدلا من توسيع دائرة الفيدرالية الانفصالية بهذا الشكل استرضاء أو احتواء المطالب الكردية خاصة بعد تعيين (جلال الطالباني) رئيسا لكل البلاد بيد أن عبد العزيز الحكيم أثار مخاوف الآخرين عندما بدأ يدعو إلى إنشاء كيان وحكومة فيدرالية في المحافظات الوسطي والجنوبية التسع، وبعضها ذات أغلبية شيعية، مما يعني تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات طائفية هي: كيان شيعي في الوسط والجنوب، وعربي سني في الغرب والشرق والشمال الغربي، وكردي في الشمال كما سيأتي بيانه.

حيث قال عبد العزيز الحكيم (رئيس المجلس الإسلامي الأعلى) أن هناك خمسة مواضيع رئيسية تؤكد عليها في الوقت الحاضر وهي الدستور والأمن والإعمار وتشكيل إقليم الجنوب والوسط وأضاف: نحن نؤكد على ضرورة إقامة إقليم واحد في جنوب ووسط العراق لوجود مصالح مشتركة بين ساكني هذه المناطق، وقال الحكيم

بخصوص الفيدرالية، نحن نعتقد بأنه من الضروري تشكيل إقليم في الجنوب[1].

وقال هادي العامري زعيم منظمة بدر التابعة للمجلس الأعلى: الفيدرالية يجب أن تكون في جميع العراق، ويحاولون منع الشيعة من التمتع بفيدراليتهم.

ويعلق أحمد الربعي وهو أكاديمي كويتي معروف على مطالبة الحكيم بفيدرالية شبعية بقوله : آخر ما كنا ننتظره من شخصية بحجم عبد العزيز الحكيم هي هذه الدعوة الخطيرة لإقامة فيدرالية شيعية في العراق... وكان آخر ما كنا نفكر فيه أن يكون مشروع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق هو دولة طائفية مقسمة على أساس طائفي وعرقي !!

هل مثل هذه الأطروحات هي البديل الذي كان يحلم فيه العراقيون هل كان من الضروري أن تقدم كل التضحيات ضد الحكم السابق لتنتهي هذه التضحيات بمشروع انتحاري جديد يعيد العراق إلى المربع الأول يقول أمين عام منظمة بدر الجناح العسكري للمجلس الأعلى أن على الشيعة المضي قدما في إقامة فيدرالية في الجنوب وإلا سيندمون على ذلك فسبحان الله ما هي هذه الدولة الحلم أو هذا الكانتون الذي سيحقق أحلام الشيعة وبأية مواصفات حضارية يمكن أن تقوم دولة للشيعة أو للسنة أو للأكراد في العراق!!.

ندعو دعاة الفيدرالية إلى إعادة النظر في هذه الأطروحة الجديدة التي تشكل في

(١) أصل هذه الفكرة هي مطالبة محمد باقر الحكيم الأطراف الدولية المعنية آنذاك بوضع الجنوب العراقي برمته تحت المظلة الدولية بدعوته إلى إنشاء منطقة آمنة في الجنوب، الذي يشمل حسب الرسالة التي وجهها إلى تلك الأطراف المعنية كل المناطق الشيعية من النجف وكربلاء والكوت والسماوة والديوانية والحلة إلى العمارة والناصرية والبصرة، على غرار ما حصل في شمال العراق.
انظر د. عبد الإله الراوي، مقال تفتيت العراق والوطن العربي.. مطلب صهيوني صليبي صفوي، ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٧ بتصرف يسير.

النهاية مشروعا انتحاريا ربما يتم بنوايا طيبة. ونقول لعبد العزيز الحكيم أننا لم نخف على العراق منذ ساعة الاحتلال المشئومة من رجسه وتواجده العسكري في بلادنا لأن هذه سنة ابتلاء إلهية ندفعها بالجهاد والمقاومة ولكننا نخاف الآن فعلا على العراق من أطروحات التقسيم ومشاريع الانتحار التي نتمنى أن يعود كل السياسيين العراقيين من كافة الطوائف[1].

وقريب من هذا ما دعا إليه ما يسمى بالمؤتمر الإسلامي لشيوخ العشائر ورجال الدين في مدينة الناصرية والحكومة ولجنة الدستور إلى تثبيت نظام الفيدرالية وتفعيل دورها، وجاءت هذه الدعوة خلال تظاهر حاشدة نظمها المؤتمر الإسلامي لشيوخ العشائر للمطالبة بفيدرالية إقليم الجنوب للمحافظات الثلاث : البصرة والناصرية والعمارة، وحض الشيخ محمد مهدي نجل الشيخ محمد باقر الناصري، على تثبيت أسس الفيدرالية في الدستور، مطالبا بتأجيل التفاصيل.

ويقول ناصر حسين رئيس (رابطة أبناء إقليم الجنوب) يجب ضمان المطالبة بالتوزيع العادل للمشاركة في القرار لأثناء الفيدرالية الجنوبية على مستوي الوزارات والسفراء وعدم تهميش أبناء الجنوب في صنع قرارات الدولة، وذكر أن الثروة في الإقليم يمكن توزيعها بنسبة ٣٥٪ في المائة وله ٥ في المائة للمحافظة المنتجة، و٦٠ في المائة تدفع للحكومة المركزية، وتوضع هذه المبالغ المستحصلة للأقاليم في صندوق تنمية الجنوب وإعماره[2].

(١) أحمد الربعي، مشروع انتحاري في العراق، جريدة الشرق الأوسط ، السبت ٨، رجب ١٤٢٦ هـ و١٣ أغسطس ٢٠٠٥ ، العدد ٩٧٥٥ بتصرف.

(٢) الوكالة الشيعية للأنباء عشائر مدينة الناصرية تصر على فيدرالية الجنوب، الموقع الإلكتروني، ملف عاشوراء ٢٠٠٦م، وستأتي الإشارة إلى مواقف العشائر العراقية ولاسيما عشائر الجنوب من الفيدرالية.

ويستحسن بعضهم فكرة إقامة فيدرالية في الجنوب، ولكن بعيدا عن الأسس الطائفية، وفي ذلك يقول منذر الفضل: إن مشروع إنشاء فيدرالية كجزء من الإقليم العربي في جنوب العراق لا يعد وجودها كيانا طائفيا ولا نريده كذلك، ولا يمكن اعتباره تقسيما للعراق إذ ليس الاتحاد الفيدرالي الاختياري تقسيم للعراق وما مقولات تأسيس الدولة الشيعية في الجنوب بعد سقوط النظام إلا محض خرافة وفهم خاطئ في التفكير والاستنتاجات لأن في الجنوب يعيش العديد من العرب السنة والعديد من النصارى والصابئة وغيرهم مما يوجب الابتعاد كليا عن أطروحات طائفية أو عرقية في هذا المجال، ولهذا نعتقد أن هذا المقترح يجب أن يتخذ شكلا آخر أي أن هذه المنطقة من الجنوب يجب أن تأخذ شكلا دستوريا وقانونيا في صورة فيدرالية وتؤسس حكومة إقليم لها يديرها أبناء المنطقة بمشاركة واسعة وتعددية سياسية ووفقا للقانون ويكون لهم وللكرد (ولغيرهم من الأقليات استآخية) حق المشاركة في سلطة التمركز السياسي أيضا لأن النظام الفيدرالي هو نمط إداري لا مركزي من الناحية السياسية وأسلوب تعددي في إدارة الدولة العراقية بما يحقق العدالة والمساواة والمشاركة الفاعلة في إدارة الدولة إقليميا ومن حق حكومة كل إقليم المشاركة مع سلطة المركز في إدارة الدولة العراقية وهو حق ثبت لكل العراقيين إذ لا يعقل بعد الآن تصريف وإدارة شئون الدولة العراقية من شخص واحد فقط يديرها وفق هواه ودون حسيب ولا رقيب يدخلها في حرب ويورطها في أخرى ويمارس أبشع صنوف العدوان والإرهاب ضد الشعوب العراقية[1] .... ثم ما الذي يمنع من وجود أكثر من حكومة فيدرالية في مناطق العراق ما دامت أسس الحكم الفيدرالي واضحة تقوم على الاتحاد الاختياري ولا

(١) لاحظ أن هؤلاء يستخدمون لفظ الشعوب العراقية لا الشعب العراقي لغاية لا تخفى على اللبيب!.

يمكن أن نقبل القول أن الفيدرالية أو الكيان الذي يقوم في غرب العراق مثلا هو كيان طائفي ؟ فالعلاقة بين الأقاليم الفيدرالية تحكمها قواعد دستورية وحين نص قانون إدارة للمرحلة الانتقالية وقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ على أن العراق الجديد سيكون شكله فيدراليا تعدديا وديمقراطيا لم يتم الدخول في التفاصيل لهذا الأمر وهو متروك للعراقيين في اختيار المناسب للمستقبل بقرار من المؤسسات الدستورية القادمة[١].

وبعضهم أبعد النجعة كما تقول العرب بدعوته إلى إقليم غريب لشكل الفيدرالية التي يريدها لبلده، فهو يريد تقسيم العراق إلى خمسة أقاليم[٢].

١- إقليم الشمال : ويضم (السليمانية وأربيل ودهوك ونينوى).

٢- إقليم الجنوب : ويضم (البصرة وميسان والناصرية).

٣- إقليم الشرق : ويضم (كركوك وصلاح الدين وديالى والكوت).

٤- إقليم الغرب : ويضم (الأنبار والنجف والمثنى).

٥- والاتحادية : ويضم (كربلاء والحلة والقادسية).

وتبقى بغداد حسب تصوره إقليم منفرد وعاصمة الدولة الاتحادية، ويحتج على ذلك بقوله : في هذا النظام تذوب فيه (كذا!) آثار ونزعات العرقية والطائفية، ويعبر عن وحدة امتداد الأراضي لكل إقليم ويكون أقوى رباط وحفاظ على وحدة العراق الجغرافية، وهناك تجانس اجتماعي في مكونات هذا النظام، ومع أنه اعتراف في نهاية المطاف بصعوبة السيطرة على الوضع الإداري في مثل هذه الأقاليم الكبيرة!.

(١) منذر الفضل ، مقال الفيدرالية في جنوب العراق، موقع الحوار.

(٢) واثب العامود، تصورات عن الفيدرالية في العراق، سابق.

ولم يكتف بذلك بل وصفه : بـ (التصور الخيالي) بل راح يحلق بعيداً ففاجأنا بتصوره (الرابع) حول ما سماه : «نظام فيدرالية المحافظات، وفيه تكون كل محافظة فيدرالية بحد ذاتها وهنا تتكون الدولة الفيدرالية من ١٨ فيدرالية تتمتع بجميع حقوق الحكم اللامركزي أو الحكم الذاتي ضمن حكومة اتحادية واحدة، وفي مثل هذه الحالة تكون الوحدة الوطنية أكثر التزاما وتماسكا، والتنافس الوطني أقوى ثم رجع وقال : ولكن ستكون بعض المحافظات أقوى اقتصاديا من البعض الآخر... ولا نعتقد قبول وموافقة إخواننا الأكراد[1].

ولا أدري هل يملك هؤلاء قرار بابويا يقسمون وفقه أرض بلاد الرافدين كما يشتهون أم أنها مجرد تصورات وأحلام واجتهادات فردية ينقض بعضها بعضا، ونفتر إلى مقومات الواقعية أما عن (فيدرالية المحافظات) فلا أملك إلا أن أقول: بمثل ذلك فلتقر عيون الأمريكان!!.

المحللون السياسيون وبعض المفكرين الغربيين يتخوفون من تفتيت العراق وتجزئته إلى ثلاث مناطق رئيسية، وصاحب المقترح المتقدم يقترح على أمريكا تجزئته إلى ١٨ منطقة تتهارج فيما بينها ثم إنه يخلط خلطا عيبا بين الحكم الذاتي واللامركزية الإدارية والفيدرالية فهل قصده التلبيس أم أنه فعلا ممن لا يعلم الفرق.؟!.

ويصب في هذا السياق ما تناقلته وسائل الإعلام في فترة سابقة من أن الأمريكان يدرسون خطة لشطر محافظة البصرة (٥٥٠ كم جنوب بغداد) التي يقطنها حوالي المليوني نسمة إلى محافظتين بهدف الحد من نشاط ميليشيات الأحزاب الدينية وصراعاتها وتعاون قسم منها مع الإيرانيين.

وأضاف أن الخطة تقضي بإنشاء محافظة أخرى تضم أقضية الزبير وأبو الخصيب

(*) انظر : تصورات عن الفيدرالية في العراق، مصدر سابق، (ص١٤)

والفاو وناحية سفوان وبلدات أخرى لكنه لم يوضح الاسم الذي سيطلق على المحافظة الجديدة المستحدثة متوقعا أن تكون محافظة الزبير، وقال أن أساس الفكرة انطلق من محاولات للتخفيف عن الضغوط التي تواجهها السلطات العراقية والقوات الأميركية التي يمكن أن تشارك هناك في عمليات عسكرية محدودة ضد المسلحين بعد انسحاب القوات البريطانية من مركز المدينة.

والخطة بمجملها تشمل إضافة إلى ذلك بحسب المزاعم الأمريكية مراقبة التغلغل الإيراني إلى العراق انطلاقا من البصرة موضحا في هذا المجال ضعف تواجد المنظمات (الشيعية) في هذه المناطق التي تقطن عدد منها غالبية سنية (وتأتي هنا إستراتيجية اللعب بالورقة الطائفية) وقال أن شطر المحافظة سيؤمن بشكل أوسع تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين ومنع تهريب النفط الذي يشكل معضلة اقتصادية خطيرة للعراق إضافة إلى مراقبة الحركة في الموانئ العراقية وعمليات الاستيراد والتصدير وأشار إلى أن ذلك من شأنه مكافحة الفساد الإداري والمالي الذي يضرب بأجهزة المحافظة ومؤسساتها والذي يسبب أيضا في تدهور الأوضاع الأمنية والخدمية.

إقليم البصرة نموذجا .. هوس جديد !!

احتدم الصراع قبل مدة بين الأحزاب المهيمنة في جنوب العراق بعدما وافقت المفوضية العليا للانتخابات على طلب النائب وائل عبد اللطيف (علماني يدعمه حزب الفضيلة) إجراء استفتاء لتحويل البصرة إلى إقليم فيدرالي مستقل[1]، ويسعى المجلس الأعلى إلى إعلان كل محافظات الجنوب والوسط إقليما واحدا، وقد خاض عمار الحكيم جولات عديدة في سبيل إقناع شيوخ العشائر بهذا الاتجاه أما حزب الدعوة الحاكم فيتحفظ على المشاريع كون زعيمه نوري المالكي يخوض معركة مع إقليم كردستان لانتزاع صلاحيات من الإقليم بذريعة المركزية، وهو الآن ليس في موقع يتيح له إقامة أقاليم جديدة تنازعه السلطة.

ويبقى موقف مقتدى الصدر الذي يرفض الآن الفيدرالية في الظرف الحالي ويدعو إلى نظام (لامركزية المحافظات) وهو شكل من أشكال إدارة الدولة متأرجحا على ما يبدو، وعد التيار الصدري مطالبة عمار الحكيم بتطبيق الفيدرالية

(١) أقر البرلمان (قانون الأقاليم) في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٦ على أن يبدأ العمل به بعد سنة ونصف السنة من ذلك التاريخ، وكان النائب وائل عبد اللطيف (صاحب المشروع) شرع في نيسان (أبريل) ٢٠٠٨ في جمع تواقيع المؤيدين لفكرة إقليم البصرة واستدعى الأمر أكثر من ستة أشهر، وكانت ما يسمى بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) أعلنت عن فتح ٣٤ مركزا في محافظة البصرة في الـ ١٥ من كانون الأول ديسمبر الماضي ٢٠٠٨م، ولمدة شهر لجمع تواقيع سكان المحافظة الذين يؤيدون مقترح الاستفتاء على إنشاء إقليم البصرة، وأشارت المفوضية إلى أن عملية جمع التواقيع هذه ليست استفتاء لأن الاستفتاء لإنشاء إقليم البصرة سيتم في حال وصلت نسبة الموقعين إلى ١٠٪ من الناخبين المؤهلين في المحافظة والبالغ عددهم ١,٤٠٩,٣٩٣ مليون ناخب.

وتشكيل إقليم الجنوب مغازلة لمشروع تقسيم العراق، الذي أقره الكونغرس الأمريكي.. حيث يقول الشيخ صلاح العبيدى الناطق باسم التيار الصدري: في الوقت الذي خرج الكونغرس الأميركي بقرار تقسيم العراق بات من الواضح أن الإصرار على تطبيق الفيدرالية في وضع العراق المأساوي الراهن هو مغازلة للتوجهات الأميركية المعلنة ويقول رئيس الهيئة السياسية للتيار الصدري لواء سميسم: أن التيار لا يعترض على فكرة الفيدرالية .. لكنه ضد تطبيقها في ظل وجود الاحتلال.

وقال مدير مكتب الصدر في البصرة الشيخ عايد المياحي أن التيار يقف في وجه أي مشروع فيدرالي في البصرة حاليا، مؤكدا أن الشرط الوحيد للدخول في التفاوض والموافقة على أي مشروع يخص إقليم البصرة يرتبط بخروج المحتل من أرض العراق.

وأوضح أن التيار لم يتلق أي توصية أو بيان من مقتدى الصدر يتعلق بإقليم البصرة، معللا السبب بأن رأي الصدر مفهوم لدي كل أتباعه ولا داعي لأي موقف رسمي في الوقت الحاضر[1].

وسبب تأرجح التيار[2]، فيما يبدو هو عدم استقلالية قراراته السياسية وهو ما

(١) التقرير الأسبوعي عن أوضاع البصرة، موقع هيئة علماء المسلمين تقارير إخبارية، ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٨م، وقارن ما قاله هنا بما سنشير إليه بعد قليل في هامش (ص٣٧).

(٢) مؤخرا ظهرت تصريحات من بعض المسئولين في التيار الصدري يشم منها رائحة ترحيبهم بإقليم البصرة، مراهنين على تغيير تركيبة الحكم داخل مجلس محافظة البصرة وانظر بهذا الصدد إلى ما قاله الشيخ عايد المياحي مسئول مكتب الصدر في البصرة إذ قال بالحرف أن تغيير بنية مجلس المحافظة من خلال الانتخابات المحلية سيدفع التيار الصدري إلى تغيير رأيه في تشكيل إقليم البصرة، موضحا أن إنشاء الإقليم سيؤدي إلى منافع اقتصادية كبيرة، مع أنه كان قد قال قبل ذلك، يرتبط بخروج المحتل من أرض العراق، وهذا يدل على اضطراب في الموقف.

دلت عليه قرائن سابقة خلقت هذا الاتجاه عند المراقبين وعززته ابتداء من تفاوت مواقفه في مقاومة الاحتلال، مرورا بإشكالية مليشيا جيش المهدي ودخوله في أحداث العنف الطائفي وانتهاء بدخوله في العملية السياسية. أما ما يسمي بـ (غرفة عمليات إقليم البصرة) فقد رأت بأن محاولات وأد مشروع إقامة إقليم خاص بالبصرة كبديل لمشروع فيدرالية الجنوب يهدد وحدة العراق ويؤدي إلى تقسيمه.

واتهم بيان صادر عن: المجلس الأعلى وحزب الدعوة والحزب الإسلامي بالعمل على تقسيم العراق وتعريض وحدته للخطر بالسعي لإقامة مشروعي فيدرالية الجنوب والمنطقة الغربية على حد وصف البيان، ووصف البيان القوي والأحزاب الحاكمة التي تعارض إقامة إقليم البصرة بأنها بمثابة المفسدين، واتهم بريطانيا في توفير الدعم والسند لهذه القوى التي قال أنها تمارس كل أنواع القمع ضد المعارضين لمشروعها الطائفي.

كما انتقد البيان ضمنا المرجع الديني على السيستاني الذي قال أنه متوار عن الأنظار ولم يسمع صوته، واتهم بتوفير الغطاء والشرعية للمروجين للمشروع الطائفي.

كما شدد البيان على أن الأحزاب الدينية في العراق لها ارتباطات ببريطانيا وإيران وتنفذ مشروعها القاضي بتقسيم العراق ومصادرة إرادة شعبه خصوصا تطلعات سكان البصرة الذين ضاقوا ذرعا بالأحزاب الدينية التي لم تجلب الاستقرار ولا البناء ولا الرخاء كما وعدوا بذلك.

ويبدو أن كاتبي هذا البيان قد نسوا بأن ما رموا به خصومهم هم واقعون فيه أيضا أو على الأقل هذا ما يتحدث به الطرف الآخر كالمجلس الأعلى وغيرهم فهم يقولون بأن وائل عبد اللطيف ومن ورائه محافظ البصرة (حزب الفضيلة) وبعض

شيوخ العشائر، مدعومون من بعض دول الخليج لسلخ البصرة عن سائر محافظات الجنوب لإجهاض المشروع الذي ينادي به أنصار فيدرالية إقليم الوسط والجنوب.

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى الموقف الوطني الذي صدر عن مرجعية السيد محمود الحسني الصرخي (من علماء الشيعة) فيما يتعلق بما أسماه بفيدرالية النفط والتهريب حول إقليم البصرة، فقد رفض الرجل هذه المشاريع جملة وتفصيلا[1].

(١) أصدر المرجع الديني السيد محمود الحسيني بيانا استنكر فيه تحويل البصرة إلى إقليم منفرد، وأسماه بفيدرالية تهريب النفط والآثار والمخدرات، فبعد أن أدان البيان صمت الناس عن اتفاقية الإذعان الأمنية أشار إلى وجود صمت جديد فكما كان الصمت عن اتفاقية الإذعان الأمنية أشار إلى وجود صمت جديد: فكما كان الصمت والسكوت والخرس تجاه الاتفاقية الأمنية كذلك الحال تجاه فتنة فيدرالية البصرة التي يراد منها أن تجر إلى فدراليات وفدراليات فيقسم العراق ويقطع أربا وأوصالا وقطعا متناثرة ومتشظية ومتناحرة ومتناطحة ومتصارعة ومتقاتلة، ووصف البيان فيدرالية البصرة ومن يدعو إليها أو يروج لها بالتفاهة والسفاهة وأنها جري خلف المخطط الصهيوني والاستعماري العالمي وأنها تعني الإرهاب والميليشيات والطائفية والتهجير وقتل الأبرياء، وحذر من الانجرار خلف هذه الدعوات المشبوهة لتمزيق وحدة العراق، انظر التقرير الأسبوعي عن أوضاع البصرة موقع هيئة علماء المسلمين تقارير إخبارية ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٨م، وتعد هيئة علماء المسلمين من أبرز القوى السياسية الرافضة للمشروع الفيدرالي في العراق، وقريب من هذا موقف جماعة من علماء الشيعة كالشيخ محمد الخالصي وآية الله البغدادي، يقول ثناء الصفار من المدرسة الخالصية: وتقنن تلك الدساتير حالة الانقسام والفرقة والتشرذم من خلال قوانين تقسيم البلدان تحت عناوين الفيدرالية والأقاليم واللا مركزية، ولا يخفى على المطلعين أن الفيدرالية إنما وضعت لحل معضلة الفرقة بين الإمارات والأقاليم والكانتونات كي تتوحد بالفيدرالية، بينما تستخدم هذه الآلية حسب المشروع الأميركي التدميري دائما بالمقلوب حيث تستخدم الفيدرالية كوسيلة لتمزيق البلدان الموحدة أصلا، فيصبح العراق الموحد تحت قانون الفيدرالية إلى ست دول على الأقل وحوالي تسع أو سبع أقاليم وثمانية عشر لا مركزية فأي تمزق بعد هذا من تمزق ؟ ينظر : ثناء الصفار، معالم الموقف السياسي عند الإمام الشيخ محمد مهدي الخالصي ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧م، مركز وثائق الإمام الخالصي، الطبعة الأولى ٢٠٠٨ – ١٤٢٩هـ.

فشل الفكرة:

لم يكن مستغربا أن تفشل الدعوة إلى تحويل مدينة البصرة ذات الموارد النفطية والاقتصادية الكبيرة إلى إقليم مستقل بعيدا عن أنظار الحكومة المركزية، ولم يكن الفشل الذي منيت به بسبب توقيتها غير المناسب بالنسبة إلى الوضع السياسي العراقي الحاضر حيث الصراع على أشده بين دعاة المركزية ودعاة اللامركزية لم يحسم بعد فحسب، وإنما أيضا لاحتكاكها بمشاريع سياسية أكبر وأهم وكان لافتا أن تطرح فكرة جعل البصرة إقليما مستقلا في ضوء الصراعات السياسية المستحكمة التي تتناول شكل الحكم وطبيعة النظام السياسي والإداري للبلاد مع معرفة أصحابها بصعوبة تحقيقها عمليا لانعدام القاعدة السياسية التي تستند إليها الفكرة فإقليم البصرة لم يستقبل بحماسة كبيرة من أقطاب العملية السياسية في العراق (من الشيعة والسنة على السواء) ولم يرق إلى مستوى الموقف السياسي الحازم، وإن رحب به الأكراد لجهة مسايرته فكرة الإقليم الكردي وتعزيزه بإيجاد نموذج آخر في البلاد.

ويشير القاضي عبد اللطيف (الأب الروحي لفكرة الإقليم) إلى أن ضغوطا سياسية ودينية مورست ضد سكان البصرة لمنعهم من التصويت لمصلحة المشروع متهما المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بأنها فئوية إذ أن جميع مديري مكاتب المفوضية التي افتتحت لاستقبال طلبات مواطني المحافظة من المؤيدين لمشروع الإقليم هم من أتباع الأحزاب السياسية المعارضة لفكرة الإقليم البصري وقاموا بممارسات ضد نجاح هذا المشروع بحسب عبد اللطيف.

ولكن واقع الحال يشير إلى أن سبب فشل المشروع يعود إلى أكثر من كونه متعلقا بإجراءات مفوضية الانتخابات للقيام بالدعاية وإرشاد البصريين إلى كيفية ملء الطلبات وعدم فتح المراكز الكافية لاستيعاب سكان البصرة، على حد قول دعاة

تشكيل الإقليم فالبيئة السياسية الحالية غير مستعدة لتحمل فكرة الإقليم والفيدراليات بشكل عام إذ أن الصراع بين دعاة المركزية ودعاة اللامركزية على أشده الآن.

كذلك فإن دعوة نوري المالكي نحو تعديل الدستور باتجاه تقوية السلطة المركزية كأساس للنظام الفيدرالي على الرغم من انخراطها في سياق تثبيت موقعه في السلطة، ساعدت على هذا بعد أن وجدت ترحيبا من أطراف سياسيين وإن كانوا بعيدين عن صنع القرار ولكنهم مؤثرون كالتيار الصدري والقائمة العراقية والطرف السني في العملية السياسية.

في الجانب الآخر فإن ثمة مشاريع سياسية أبرزها مشروع المجلس الأعلى القاضي بتشكيل إقليم الوسط والجنوب والذي يقدم على أنه يضم تسع محافظات تفرض نفسها وبقوة على أي مشاريع أخرى تتصادم معها وأن محاولة سلخ البصرة التي تتم تهيئتها من قبل أصحاب هذا المشروع لتكون العاصمة الاقتصادية لإقليم الجنوب ستجابه بالرفض[1].

ثم إن هناك قاعدة عريضة من المثقفين وعامة الناس من غير السياسيين، لا يؤمنون بفكرة الفيدرالية لارتباطها بالعقل الجمعي العراقي بفكرة التقسيم، ولعدم وضوحها من جهة ثانية، ونستطيع أن نعد هذا الموقف الرافض لونا من ألوان الوعي المدني والسياسي، والذي ما زلنا نراهن عليه لإفشال المخطط الأمريكي في المنطقة العربية ككل.

(١) حسين على داود، مقال إقليم البصرة محاولة خرقت مشروع إقليم الوسط وفشلت صحيفة الحياة ٢٠/ ١/ ٢٠٠٩م.

موقف هيئة علماء المسلمين [1]
من قانون النفط والغاز

ما تقدم من أمور تتعلق بقانون النفط والغاز، وتداعياته المثيرة للجدل، وهنا أرغب بالتعبير عن موقف هيئة علماء المسلمين على وجه الخصوص لندرك بوضوح تام أبعاد هذا المشروع وموقف الهيئة منه، ومن خلال بيانها الذي أصدرته منذ فترة، يوم أن بدأ بعض الساسة يطنطن حول هذا المشروع فضلا عن الفتوى الشرعية المتعلقة بالموضوع التي أصدرها قسم الفتوى في الهيئة بعد أن أقدمت الحكومة الحالية على سن هذا القانون.

لقد تنبهت هيئة علماء المسلمين في العراق إلى خطورة هذا القانون منذ أن بدأ الترويج له فأصدرت بيانا سجلت فيه ملاحظات عديدة يتمثل أبرزها بالآتي:

أولا: أن مثل هذه التشريعات الخطيرة لا ينبغي أن تمرر في ظروف استثنائية مثل ظروفنا بناء على أن الدستور الحالي دستور احتلال اقتصر مطبخ إعداده على أحزاب الائتلاف والتحالف المعروف حصرا، وبإشراف مباشر من السفير الأمريكي، فضلا عن أن واضعيه وعدوا بإجراء تعديلات عليه، ونصوا على ذلك في مادة خاصة، ولم يفعلوا أي شيء بهذا الصدد، وبالتالي فإن سن قانون يمس المصالح الكبرى للشعب العراقي في مثل الظروف التي ذكرنا باطل يفتقر إلى الشرعية اللازمة لتمريره.

ثانيا: إن هذا القانون الذي يمس ثروة البلاد الأساسية يأتي في وقت يشهد فيه

(١) من كتاب الباحث حسين الرشيد المعنون (قانون النفط والغاز، حقائق وملاحظات). إصدار مركز الأمة للدراسات والتطوير.

العراق أسوأ الأحوال الأمنية والسياسية، وفي وقت بادرت فيه أعداد كبيرة من أعضاء البرلمان تهدد بالانسحاب منه بل انسحبت منه الآن، وقاطعت[1] بعضها الحكومة؛ بسبب فشل العملية السياسية إخفاقها في شتى المجالات، فأي منطق يسوق به تمرير قانون كهذا في مثل هذه الظروف؟!

وللتوضيح فإن خبراء النفط قد تنبهوا إلى هذه الجزئية وتطابق موقفهم مع موقف الهيئة، فعلى سبيل المثال تساءل الأستاذ ضياء البكاء الرئيس السابق لمؤسسة تسويق النفط (سومو) عن التوقيت الذي صدر فيه القانون، في ظل الوضع الذي يعيشه البلد، وعدم استقراره سياسيا واقتصاديا وأمنيا!!

وإن مما ينبغي التنبيه إليه أن العراق وفي ظل هذا الضعف المطبق الذي سينعكس على الضعف القانوني أيضا .. تكون تلك العقود النفطية من العقود التي سيشكل فيها العراق الطرف الأضعف قانونيا في ملاحقة هذه الشركات العالمية في حال إخلالها بشروط العقد، فضلا عن عجزه وضع شروط لصالح البلد.

ومعروف أن هذه الشركات تملك كوادر قانونية ذات مؤهلات وخبرات عالية قلما تملكها حتى الشركات العالمية الأخرى، بحيث تستطيع أن تخرجها من أحلك وأعقد الحالات..

وهذه الكوادر القانونية لا تتوفر عند الجانب العراقي الحالي، ولذا فإنه لا يستطيع والحالة هذه أن يلجأ إلى المحاكم الدولية الجزائية!! هذا إن لم تكن الأرباح قد

(١) قاطع الحكومة عدد من أعضائها الذين ينتمون إلى تيارات وأحزاب مختلفة، كجبهة التوافق، وحزب الفضيلة، والقائمة العراقية، فضلا عن التيار الصدري.. وقد عاد بعض المقاطعين إلى الحكومة بعد عملية مد وجزر استمرت شهورا، بناء على تحقيق مكاسب سياسية معينة يسميها المنسحبون مكاسب لصالح الشعب العراقي.. وممن عاد مؤخرا وزراء جبهة التوافق الذين يبلغ عددهم خمسة وزراء فضلا عن منصب نائب رئيس الوزراء، فيما لا يزال الباقون على موقفهم المقاطع.

أخذت سلفا، حسب نوعية الإنتاج[1].

ثالثا: إن الشعب العراقي مطالب بالعمل بكل ما أوتي من قوة وعزم؛ للحفاظ على مكتسب ضحى بالكثير من أجل تحريره من قبضة الشركات الاحتكارية.. وإن محاولة إلغاء الاستثمار الوطني واعتماد آليات وصيغ تخضع للاستغلال والضغوط السياسية يعني العودة إلى هذه القبضة الاحتكارية، وهدر حقوق الأجيال على نحو تآمري مكشوف.

رابعا: إن على أعضاء البرلمان الحالي معرفة أنهم أمام مسئولية تاريخية سيكونون فيها بين خيارين: الانحياز إلى الشعب في المحافظة على حقه وحق أجياله القادمة من الهدر واستغلال فراعنة العصر، وبين الانحياز إلى المحتل ومؤامراته للاستيلاء على هذه الثروة الوطنية الكبيرة.

خامسا: إن على الأحزاب السياسية أيضا – ولا سيما تلك التي لها نشاط في الدفع باتجاه هذا القانون – معرفة أنها تسير في الاتجاه الخاطئ، وأنها لم تكتف بإعانة الغزاة على احتلال العراق، وما جر ذلك على العراقيين من ويلات بلغت حد قتل مئات الآلاف من الأبرياء، وتدمير البنية التحتية لبلدهم، ولم تكتف بالسعي إلى تقسيمه تحت مسمى الفيدرالية، بل تسعى اليوم إلى إبرام صفقات مع المحتل من شأنها هدر أكبر ثروة وطنية يملكها العراقيون.

وصار من المؤكد أن قانون النفط سيسهم في تقسيم العراق بلا ريب، لأنه سيقوي طرفا على حساب الطرف الآخر..

أما نص فتوى هيئة علماء المسلمين فيما يتعلق بقانون النفط والغاز، فإنني سأنقلها بنصها، مع إضافة بعض التعليقات في الهامش مما أراه ضروريا، وبما ينفع

(١) ينظر: معركة قانون النفط والغاز في العراق، دراسة على شبكة الإنترنت.

القارئ الكريم..

وقد أصدرها قسم الفتوى، حسبما نشره الموقع الرسمي للهيئة بتاريخ ١٩/ جمادى الآخرة/ ١٤٢٨هـ الموافق ٤/ ٧/ ٢٠٠٧م:

قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ [الأنفال]..

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد: فإن المال في الأصل لله سبحانه، فهو مالك الملك، قال الله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴿١٨٩﴾ ﴾ [آل عمران]، وقال سبحانه: ﴿ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ ءَاتَىٰكُمۡۚ ﴾ [النور: ٣٣].

ولقد أقر الشرع الحنيف للإنسان بحيازة المال وفق كيفية معينة، تعرف بأسباب التملك، فعرف أنه لا يثبت حق التملك إلا بإقرار الشرع واعترافه به، لأن الشرع هو مصدر الحقوق، ولا يعرف الحق إلا بالشرع، وكذا أن الحق في الشريعة ليس حقا طبيعيا بالعقل، وإنما هو استخلاف من الله للإنسان وفقا لأدلة الشرع بذلك. وقد جعل الشرع الملكية على ثلاثة أنواع: ملكية الفرد، ملكية عامة، ملكية الدولة.

والذي يعنينا في هذه الفتوى الملكية العامة، فنقول وبالله التوفيق: الملكية العامة: هي ما جعل الشارع حق الاشتراك في الانتفاع بعينه، والأعيان التي تتحقق فيها الملكية هي الأشياء التي دل الشارع على أنها للجماعة مشتركة بينهم، لقوله ﷺ: «**الناس شركاء في ثلاث: الماء، والكلأ. والنار**»[1]، ومنع الشارع من أن يحوزها فرد

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب الأحكام من حديث ابن عباس رضي الله عنه مرفوعا وفيه: (المسلمون شركاء في ثلاث: الماء، والكلأ، والنار). وقد صحح هذه الرواية ابن السكن، وضعفه آخرون.. وأخرجه الطبراني من حديث ابن عمر رضي الله عنه مرفوعا بلفظ: (المسلمون شركاء في=

أو جهة أو دولة، فهي ملك للجماعة لا محالة، فلا تدخل في أثره الملكية الفردية ولا في أثره ملكية طائفة أو قومية، وفي أثره ملكية الدولة، وإنما نعني بشأنها الدولة على الوجه المطلوب شرعا، فهي مشرف ولاية على الحق للناس في هذا المال العام، وتتحقق الملكية العامة في ثلاثة أشياء:

١- المعادن التي تنقطع (غير المحدودة) كالنفط والغاز والكبريت والفوسفات وغيرها.

٢- كل ما هو من مرافق الجماعة كساحات البلد.

٣- الأشياء التي طبيعتها تمنع اختصاص الفرد بحيازتها كالأنهار.

وفي ضوء ما تقدم نسجل ما هو آت:

أولا: النفط من الأموال العامة؛ لأنه من المعادن التي لا تنقطع (غير المحدودة) وما كان كذلك فهو ملكية عامة لا محالة، بمعنى أنه ملك للناس كافة، من مواطني بلاد المسلمين، وليس لأحد التصرف به إلا وفق الإقرار الشرعي، وضوابطه الفقهية.. وعلى هذا الأساس يحرم أن تمتد إليه اليد أيا كانت، إلا في وجهها الشرعي.. والدليل على تحريم التصرف في الملكية العامة – إلا على هذا الوجه – قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ ﴾ [النساء: ٢٩]، وبيانه من السنة: قوله ﷺ: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه»[1] وقوله ﷺ: «إنما أموالكم

= ثلاث: الماء، والكلأ، والنار)، وحسن هذه الرواية بعض العلماء.. وأخرجه أبو داود في سننه، والإمام أحمد في مسنده، وابن أبي شيبة في مصنفه من حديث رجل من الصحابة مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وفيه: (المسلمون شركاء في ثلاث: الكلأ، والماء، والنار) .. ينظر: نصب الراية للزيلعي ١٢/ ١٨٦، والتلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني ٤/ ١٥.

(١) أخرج الحديث بهذا اللفظ الدارقطني في سننه من حديث أنس بن مالك ﷺ مرفوعا.. ورواه الإمام أحمد في مسنده عن عم أبي حرة الرقاشي مرفوعا بلفظ: (... إنه لا يحل مال امرئ إلا بطيب نفس منه...) .. ورواه البيهقي في سننه الكبرى وفي شعب الإيمان عن عم أبي حرة مرفوعا أيضا، بلفظ: (لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه ...).

ودماؤكم عليكم حرام»[1] وهذا التحريم يشمل الدولة وغيرها.

ثانيا: جعل الله الحاكم الشرعي، هو المسئول الأول عن شؤون الرعية، وأن توكل الأمور إليه، في شؤون الفرد العاجز، أو في شؤون الأموال العامة، وغير ذلك، لقوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله سائل كل راع عما استرعاه أحفظ أم ضيع»[2] وفي الحديث أيضا: «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، فالإمام راع، وهو مسئول عن رعيته»[3] وكما جاء أيضا في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم: «السلطان ولي من لا ولي له»[4] ففي دلالة هذه النصوص إرشاد يأمر الراعي أن ينصف رعيته، ولا يغشهم فيتولى الأمور بما يخدم مصالحهم، أما من لا يملك السلطة بإرادة حرة؛ فليس له أن يوقع عن الأمة عقدا أو عهدا، كأن يكون تحت ظل الاحتلال، أو القوى الغاشمة المحتلة، أو في أوضاع سياسية غير مستقرة لا يستطيع الناس فيها أن يعبروا عن إرادتهم.

وفي كل الأحوال، لا يصح لمن كان هذا حاله أن يمضي عقدا أو عهدا، وفعله حرام لا يعتد به شرعا ولا عقلا لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ﴾ [المائدة: ١].

فمقتضى النص: وجوب أن يفي الراعي بحق الأمة، بما تعهده لها حين اختيارها له، حاكما بمقتضى إرادتها الشرعية.

---

(١) اتفق الشيخان على إخراج الحديث عن أبي بكر ﷺ بلفظ: (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام...)، ورواه البخاري من حديث ابن عباس ﷺ بلفظ: (إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام...).

(٢) رواه ابن حبان في صحيحه مرفوعا، من حديث أنس بن مالك ﷺ.

(٣) اتفق الشيخان على إخراجه من حديث ابن عمر ﷺ.

(٤) أخرجه أحمد في مسنده، وابن أبي شيبة من حديث عائشة رضي الله عنها.

ثالثا: يجب على الراعي أن يعمل على إيجاد إدارة موثوقة مؤتمنة تقوم على هذه الأموال العامة، وبإشراف الأمة ورضاها، وأن لا يتخذ أي قرار منفرد بهذا الشأن، وأن لا يوظف إلا المؤتمنين الثقات على إدارة هذه الأموال، بما يجعلها بحسابات مكشوفة للرعية.

رابعا: يحرم على الراعي أن يمكن الكفار المحتلين، أو الناس الفاسدين من هذه الأموال؛ لأنها حق لرعايا بلاد المسلمين في سلطتهم الشرعية.

خامسا: يجب أن يقر أهل الاختصاص أن في هذا القانون، وما يتمخض عنه من عقود يراد إبرامها مصلحة للناس.. وقد درس قانون النفط والغاز المزمع عرضه على أعضاء البرلمان العراقي الحالي خبراء نفط عراقيون مشهود لهم بالكفاءة، فأكدوا – عبر ندوات ومحاضرات عقدت بهذا الصدد بثتها وسائل إعلامية على الملأ – أن قانون النفط والغاز الحالي، فيه هدر لهذه الثروة النفيسة، وتمكين للشركات العظمى للدول المحتلة وغيرها من الهيمنة عليها، فضلا عن مفاسد كثيرة تترتب على إقراره، من شأنها إضعاف البلاد، وزعزعة أمنه واستقراره.

سادسا: مما يجب اعتقاده على كل مسلم أن التصويت أو الأخذ بأغلبية الآراء لا يكون في الأمور المنصوص عليها شرعا؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ [الأحزاب].

ومن هنا، وبالنظر لما أسلفناه فإن موافقة أعضاء مجلس الوزراء على هذا القانون إجراء محرم شرعا، وباطل عقدا، ويستوجب فعله هذا الخضوع للمساءلة والمحاسبة.

كما يحرم على أعضاء البرلمان الحالي التصويت أصلا على هذا القانون تحت أي

ذريعة، فضلا عن إقراره، ومن يفعل فإنه يبوء بغضب الله، وجريمة التواطؤ مع العدو، في غصب الأموال العامة، مما يترتب عليه آثار الغصب، إضافة إلى تلبسه إثم الخيانة لله ورسوله والمسلمين» انتهى نص الفتوى.

obeikan.com

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق

Association of Muslim Scholars In Iraq

Baghdad - Head Quarters المقر العام - بغداد

بيان رقم (٣٨٢)

المتعلق بقانون النفط والغاز الذي أقره مجلس الوزراء الحالي ويراد تمريره عبر البرلمان

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه المجاهدين ومن والاه. وبعد:

فقد بدأت قوات الاحتلال الأمريكية تليها القوات البريطانية بالكشف عن شراهتها في الثروة النفطية العراقية بعد أن سعت لإخفاء ذلك طيلة السنوات الماضية، فها هي اليوم تتعجل لإقرار مشروع قانون النفط والغاز مستعينة من أجل تمريره بصفقات تباع فيها حقوق الأجيال، وتهدر عناصر القوة في البلاد.

وهنا نسجل ما هو آت:

أولاً: إن مثل هذه التشريعات الخطيرة لا ينبغي أن تمرر في ظروف استثنائية مثل ظروفنا. فالدستور الحالي دستور احتلال، اقتصر مطبخ إعداده على أحزاب الائتلاف والتحالف المعروفة حصراً، وبإشراف مباشر من السفير الأمريكي فضلاً عن أن واضعيه وعدوا بإجراء تعديلات عليه، ونصوا على ذلك في مادة خاصة، ولم يفعلوا أي شيء بهذا الصدد. وبالتالي فإن سن قانون يمس المصالح الكبرى للشعب العراقي في مثل الظروف التي ذكرنا باطل يفتقر إلى الشرعية اللازمة لتمريره.

ثانياً: يأتي هذا القانون في وقت يشهد فيه العراق أسوأ الأحوال الأمنية والسياسية، وفي وقت بادرت أعداد كبيرة من أعضاء البرلمان تهدد بالانسحاب منه بسبب فشل العملية السياسية وإخفاقها في شتى المجالات. فأي منطق يسوق به تمرير قانون كهذا في مثل هذه الظروف؟!.

ثالثاً: إن شعبنا العراقي مدعوّ اليوم إلى العمل بكل ما أوتي من قوة وعزم للحفاظ على مكتسب ضحى بالكثير من أجل تحريره من قبضة الشركات الاحتكارية، وإن إلغاء الاستثمار الوطني واعتماد آليات وصيغ تخضع للاستغلال والضغوط السياسية يعني العودة إلى هذه القبضة الاحتكارية، وهدر حقوق الأجيال على نحو تآمري مكشوف.

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق

Association of Muslim Scholars In Iraq

Baghdad - Head Quarters بغداد - المقر العام

وبعد إننا نبه اعضاء البرلمان إلى أنهم أمام مسؤولية تاريخية سيكون فيها بين خيارين: الانحياز الى الشعب في المحافظة على حقه وحق أجياله القادمة من الهدر واستغلال فراغة العصر، وبين الانحياز الى المحتل ومؤامراته للاستيلاء على هذه الثروة الوطنية الكبيرة.

إن الشروع بإبداء ملاحظات على القانون لتقويم مضمونه من مواد وبنود لن يكون السبيل الأمثل للعلاج. كما أنه لن يعفي القائمين بهذه الملاحظات من المسؤولية الشرعية والوطنية والقانونية، لأنه يتسبب - بالمحصلة - في حالة الموافقة على أصل المشروع والاعتراف بالتوجيهات الواردة فيه، وتقديم تنازلات على حساب تضحيات شعبنا في سبيل الإفادة من هذه الثروة لصالح بلدهم وأبنائه.

خامساً: إننا ننبه الأحزاب السياسية - ولا سيما تلك التي لها نشاط في الدفع باتجاه هذا القانون، وهي معروفة لدى أبناء شعبنا - إلى أنها تسير في الاتجاه الخطأ، وأنها لم تكتف بالإعانة على احتلال العراق وما جرّ ذلك على العراقيين من ويلات بلغت حد قتل مئات الآلاف من الأبرياء، وتدمير البنية التحتية لبلدهم، ولم تكتف بالسعي إلى تقسيمه تحت مسمى الفدرالية، بل تسعى اليوم إلى إبرام صفقات مع المحتل من شأنها هدر أكبر ثروة وطنية يملكها العراقيون.

ننبههم إلى أن الشعب العراقي يراقب كل هذه المشاهد، ولن يسمح لأحد أن يتاجر بمقدراته. ولن يغفر لمن يهدرها، وأنهم إذا ظنوا أن تمرير هذا القانون هو فرصتهم لجني الأرباح على حساب هذا الشعب فإنهم واهمون، وعليهم أن يعيدوا النظر في حساباتهم، لأن الاحتلال لن يطول. والحق بالتالي يعود إلى نصابه عاجلاً أم آجلاً.

الأمانة العامة

١٦ صفر ١٤٢٨ هـ

٢٠٠٧/٣/٦ م

هيئة علماء المسلمين في العراق A.M.S.I المقر العام

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق

Association of Muslim Scholars In Iraq

Baghdad - Head Quarters المقر العام - بغداد

بيان رقم (٤٥٤)

حول سن الساسة الكرد قانونا للنفط والغاز

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى اله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فقد أقر في الأمس ما يسمى برلمان منطقة كردستان تحت ضغط ساسته قانونا للنفط والغاز يبيح لهم إنشاء شركة نفط وطنية خاصة بهم، وتخويلهم ابرام عقود نفطية مع الشركات، وكانوا من قبل قد دعوا الشركات الأجنبية لتقديم عروض للاستثمار في ٤٠ موقعا نفطيا جديدا.

إن هيئة علماء المسلمين تنبه هؤلاء الساسة إنهم ليسوا ممثلين شرعيين لأبناء العراق، ولا لشعبنا الكردي العظيم، الذي يعاني أبناؤه ظلمهم وتوطؤهم مع أعدائه، فهم جزء من عملية سياسية صاغها الاحتلال، ونصب شخوصها ،فضلا عن انهم متورطون في تسهيل مهمة غزو العراق، ويتحملون قانونياً وتاريخياً مسؤولية مانجم عن الاحتلال من تداعيات، وبالتالي لايحق لهم ولا لمن كان على شاكلتهم أن يتصرف في ثروة العراقيين النفطية التي هي ملك أبناء العراق جميعاً من الشمال إلى الجنوب، وليس ملك طائفة، أو قومية، أو أي جماعة منفردة.

إن هيئة علماء المسلمين إذ تدين مثل هذه التصرفات غير المسؤولة تدعو الشركات الأجنبية إلى عدم التورط في أي عقود تبرم في ظل الاحتلال البغيض، لأنها عقود باطلة مبتناة على الغصب، وستلزم القوى الوطنية الممثل الشرعي للعراقيين بعد التحرير هذه الشركات إن تورطت بالتعويض المناسب، وتحمله التداعيات القانونية لأعمال الغصب هذه، وعلى الساسة الكرد أن يكفوا عن استغلال المحتل لتحقيق مآرب غير مشروعة .

الامانة العامة

٢٤ رجب ١٤٢٨ هـ

٧/ ٨/ ٢٠٠٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة علماء المسلمين في العراق

Association of Muslim Scholars In Iraq

Baghdad - Head Quarters المقر العام - بغداد

بيان رقم ٤٨٤

حول قيام الساسة الأكراد بتوقيع عقود مشاركة للتنقيب عن النفط في محافظة نينوى

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى اله وصحبه ومن والاه وبعد:

فلا يزال المتسلطون على ثروات الشعب العراقي ومقدراته بدعم من المحتل سادرين في غيهم يعيثون فسادا، ويتحفزون بشكل متسارع لتمرير مخططات الاحتلال وتحقيق مكاسب غير مشروعة بدء من مشروع تقسيم العراق وانتهاءاً بتبديد الثروة النفطية فيه.

فقد وقع من هم على رأس السلطة في (كردستان العراق) مع شركة (هنت اويل ـ HUNT/OIL) الأمريكية عقد مشاركة للتنقيب عن النفط والغاز في محافظة نينوى في شهر أيلول الماضي.

ان هذه العقود وأمثالها باطلة شرعاً وقانوناً وهي عملية اغتصاب واضحة لحقوق الشعب العراقي سيدفع المتورطون فيها ثمنها عاجلا ام اجلا.

إن هيئة علماء المسلمين تحذر من وقع هذه العقود وكذلك الشركات النفطية في الجهة المقابلة من مغبة هذه الأفعال وان الشعب العراقي غير ملزم بما اندرج تحتها وان ركائز الأرض التي حبا الله تعالى بها العراق هي ملك لشعبه من الشمال إلى الجنوب وليس من حق أي جهة ابرام أي عقد بعيدا عن أرادته.

إن هيئة علماء المسلمين إذ تدين هذا التصرف الشائن تعد ذلك اصطيادا في الماء العكر وتعكزا على وجود المحتل واغتنام فرصة تشابك الأحداث بين الصراع على السلطة للاستحواذ على المكاسب وبين القصف المكثف على حدودنا الشمالية والتهديد المحتمل لها، والأمر برمته خديعة مكشوفة لن تنطلي على احد.

الامانة العامة

٥ شوال ١٤٢٨ هـ

١٦ / ١٠ /٢٠٠٧ م

بيانات

بيان رقم (٥٠١)

المتعلق بما سمي (إعلان مبادئ لعلاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأميركية)

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. وبعد:

ففي الوقت الذي أعرب فيه الرئيس الأمريكي أكثر من مرة عن شعوره بالإحباط من المالكي، وصدرت تقييمات من قادته العسكريين - الذين يعول عليهم دائماً ويقول : إنهم من يقرر ماذا نفعل وليس السياسيين في واشنطن - بأن المالكي يشكل تهديداً يواجه جهود واشنطن في العراق أكثر من تنظيم القاعدة والميليشيات المدعومة من إيران، وبأنه ومن معه من الزعماء السياسيين ليسوا على اطلاع بهموم المواطن العراقي العادي، وأنهم لا يخرجون إلى الشوارع وليسوا على دراية بما يجري على الأرض، وفي الوقت الذي صدر فيه تقرير أمريكي رسمي يفيد بأن الحكومة العراقية برئاسة المالكي ينخرها الفساد إلى حد يعطي انطباعاً بأنه سيقضي على موارد البلاد كلياً، وأن مكتب المالكي تدخل أحياناً لإغلاق تحقيقات فتحت بحق سياسيين متحالفين مع الحكومة؛ في هذا الوقت نفسه يسمح الرئيس الأمريكي لنفسه أن يبحث في غرفة مغلقة اتفاقات ذات مساس بسيادة العراق والمصالح العليا له، مع هذا الزعيم المصنوع الذي وصف بكل الأوصاف السابقة والذي رد بدوره على المعترضين على اتفاقه هذا بأنه كرئيس للوزراء وقائد عام للقوات المسلحة يحق له إبرام اتفاقيات والتوقيع عليها.

إن الرئيس الأمريكي بهذه الخطوة يحيي الخراب في البلاد، ويدعم مؤسسات التدمير، ويصنع لهؤلاء الذين أتى بهم دكتاتورية يباركها لهم بترسيخ وجودها وتقديم الدعم لها والاعتراف بها كجهة ممثلة لشعب سحقت جنوده كل معاني الحرية فيه، وغيبت قواه الحقيقية المعبرة عن إرادته صدقاً، ويبيع العراق بيع مسود لسيد، لا هم له إلا أن يبقى في السلطة، وهو مستعد ليفرط في سبيل ذلك بكل البلاد ثمناً ما دام أنه يفرط بما ليس له، ويبيع ما لا يملك.

إن تضمين هذه الوثيقة دعم الحكومة الحالية وأجهزتها الأمنية المتورطة في قتل أبناء الشعب العراقي وتعذيبهم في أقبية سجونها وممارسة التطهير العرقي والطائفي بحقهم بشهادة منظمات دولية لحقوق الإنسان، وتقديم العون لها لتصفية أعدائها مثل المقاومة العراقية المشروعة، واحترام الدستور الحالي - أصل المشكلة بعد الاحتلال - وصيانته والوقوف بحزم أمام أية محاولة لتعطيله أو تعليقه أو تجاوزه، واعتبار العراق دولة أولى برعاية الولايات المتحدة الأميركية على الصعيد الاقتصادي، وتمهيد السبيل لعقد اتفاقات أمنية وعسكرية طويلة الأمد وغير ذلك، إنما هو رهن للعراق ومستقبله وثرواته بيد جلاديه، وهي فضيحة بكل ما لهذه الكلمة من معانٍ وأبعاد.

إن هيئة علماء المسلمين إذ تدين هذه الوثيقة - التي زعم بعض القادة الأمريكيين أنها غير ملزمة - وتعدها باطلة لا قيمة لها ولا تساوي الحبر الذي كتبت به، فإنها تؤكد على أن الشعب العراقي بكل قواه الوطنية ومقاومته الشرعية وفئات شعبه الرافضة للاحتلال الأمريكي - وهم الأغلبية الساحقة في البلاد - لن يعترف بأي اتفاق يبرم في ظل الاحتلال يمس سيادة العراق ومصالحه العليا.

وعلى الرئيس الأمريكي ومن معه أن يكفوا عن تجاهل إرادة الشعوب والمواثيق

الدولية وانتهاك حقوق الإنسان العراقي، وأن يفكروا - بدلاً من ذلك - بالتكفير عن خطيئتهم بحق هذا الشعب والاعتراف بما سببوه له من قتل ودمار ونهب للثروات.

الأمانة العامة

١٨ ذي القعدة ١٤٢٨ هـ

٢٨/ ١١/ ٢٠٠٧ م

obeikan.com

بيان رقم (٥١٣)

المتعلق بالتصريحات الأخيرة لجهات أمريكية وحكومية بشأن بقاء قوات الاحتلال في العراق.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فقد صدرت من جهات أمريكية وحكومية تصريحات متشابهة أعربت عن حاجة العراق لبقاء قوات الاحتلال الأمريكي على أرضه لمدة عشر سنوات.

فمن قبل قال وزير الخارجية الحالي: إن العراق مقبل في الأيام الأخيرة من هذا الشهر على محادثات مصيرية بشأن اتفاقات طويلة الأمد مع الجانب الأمريكي. تلاه الرئيس الأمريكي بالقول: إن بقاء قواته في العراق لعشر سنوات أمر ممكن. ثم تلاهما وزير الدفاع الحالي بالقول: إن العراق بحاجة إلى بقاء القوات الأمريكية لعشر سنوات، وإن قوات الجيش الحالي لن تستطيع أن تحافظ على حدودها قبل عام ٢٠١٨، أو الدفاع عن نفسها ضد أي عدوان خارجي قبل ٢٠٢٠.

إن هيئة علماء المسلمين إذ تدين هذه التصريحات التي جاءت متناغمة مع بعضها على نحو أشبه ما تكون فيه بـ(الطبخة المعد لها سلفاً) فإنها تبين ما هو آت:

١- إن بقاء قوات أجنبية على أرض أية دولة يفتقر إلى قرار سيادي؛ لأنه يمس الأمن القومي للبلاد، وحين تكون القوات التي يراد لها البقاء متورطة أصلاً في احتلال البلد وتدمير بناه التحتية وقتل وتشريد مئات الآلاف من أبنائه فإن اتخاذ مثل هذا القرار سيكون بمنزلة (الانتحار) الذي لا يجرؤ عاقل أو ذو مصلحة على فعله.

فإذا أضفنا إلى ذلك أن الحكومة الحالية هي في الأساس من صُنع الاحتلال

وثمرة من ثمار مشاريعه السياسية في البلاد فإن قراراً يتخذ من قبلها بهذا الصدد لن يكون له أية شرعية، ولن يلزم الشعب العراقي باحترامه أو الخضوع لبنوده.

٢- إن أسباب إخفاق الجيش الحالي في توفير الأمن في البلاد مرده إلى الأسس الخاطئة التي بني عليها هذا الجيش والعناصر غير الكفوءة التي تم اعتمادها في إدارته فضلاً عن تشكيل بنيته من عناصر المليشيات الطائفية والعرقية، وإن مثل هذا الداء العضال لن تتم معالجته ببقاء قوات الاحتلال - التي تقف في الأساس وراء تشكيله على هذا النحو من الضعف والهوان - عشرات السنين، وليس لعشر فقط، فاعتماد بقاء هذه القوات لعقد من الزمان كمن يطرق على حديد بارد، وليس فيه إلا الخدمة المطلقة لقوات الاحتلال الأمريكي في العراق والمنطقة، بل إن المرشح أن تتفاقم الأزمات في العراق مع وجود طويل لبقاء قوات الاحتلال، وتزداد تعقيداً.

٣- إن الحل الأمثل لمعالجة الملف الأمني يكمن في خروج قوات الاحتلال وإعادة الجيش العراقي على أسس مهنية بعيداً عن المحاصصة الطائفية والعرقية يكون الولاء فيها للوطن الأم؛ فالعراق لديه من أبنائه رصيد عال من الكفاءات في هذا المجال يمكنه من إنجاز هذه الخطوة في زمن قياسي لا يحتاج معه إلى بقاء أية قوة أجنبية على أرضه.

٤- إن الشعب العراقي اختار طريق مقاومة الاحتلال، وسيبقى على هذا الخيار ما دام للاحتلال جندي واحد على أرضه، وإن تورط المسؤولين الحاليين في الحكومة الحالية على عقد اتفاقات من هذا النوع هو (لعب بالنار) لن يزيد هذا الشعب إلا عزماً وإصراراً على إطفائها.

الأمانة العامة

١٨ ذي القعدة ١٤٢٨هـ

٢٨/ ١١/ ٢٠٠٧م

بيان رقم (٥٥٩)

المتعلق بتطورات الاتفاقيات طويلة المدى مع دولة الاحتلال الأمريكي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

على الرغم من الرفض الشعبي المتواصل لأي اتفاقيات طويلة المدى مع دولة الاحتلال الأمريكي، وعلى الرغم من تحذير هيئة علماء المسلمين للحكومة الحالية في الأسابيع السابقة من خطورة هذه الاتفاقات، وكذلك تحذيرات القوى المناهضة للاحتلال بمختلف أطيافها من الأمر نفسه فإن أقطاب الاتفاق الخماسي - الذين ما فتئ المحتل يلمع صورتهم، ويقدمهم للعالم على أنهم يمثلون العراق، وهم لا يمثلون إلا أنفسهم ونزرا يسيرا ممن ارتبط بهم وبالمحتل وجودا وعدما - مصرون على المضي قدما في إجراء مفاوضات بهذا الصدد، إلى الحد الذي جعلوا السفير الأمريكي كروكر يتبجح في مدينة النجف، ليعلن - بمكر وخبث - بأن الحكومة العراقية هي التي طلبت إبرام هذه الاتفاقية.

إن إصرار هؤلاء على إنجاز مثل هذه لاتفاقيات بات مفضوحا، ومعلوم النوايا، فهؤلاء يقدمون العراق لعدوه على طبق من ذهب، ليبقوا في مواقعهم، ويحفظوا مصالحهم، فالمحتل مقابل هذه(الهدية الثمينة) لن يضره أن يكون حارسا أمينا لهؤلاء ولمصالحهم.

قد ضرب الطرفان طوقا مشبوها ومرفوضا ومدانا من السرية والكتمان حول سير المفاوضات، ليتسنى لهم إعداد الوثيقة المطلوبة دون معاناة.

إن القاصي والداني يعلم أن العراق بوضعه الحالي لا يمثل ندا كفؤًا في مفاوضات تجرى مع أقوى دولة في العالم، وإن من الطبيعي أن تصب نتائج هذه الاتفاقيات، في صالح الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى نحو يفقد العراق فيه الكثير من سيادته واستقلاليته، وخيراته وثرواته.

إن هذه الاتفاقية لا تعدو أن تكون هيمنة عسكرية واقتصادية وثقافية للاحتلال الأمريكي، يراد فرضها على أبناء العراق من خلال توفير البقاء الطويل للاحتلال على أرض الرافدين بمسمى مختلف وغطاء له شرعية كاذبة، ظاهره اتفاقات طويلة المدى بين البلدين، وباطنه:الانتداب الأمريكي على العراق.

في كل الأحوال فإن هذه الاتفاقات لن يكون لها وزن لدى الشعب العراقي، وستتكفل القوى الوطنية بردها على أصحابها، ومحاسبة المتورطين فيها، لكن ذلك من دون شك، سيكون له من دماء الشهداء الأبرار ثمن جديد، سيتحمل من يوقع على هذه الاتفاقيات وزره، وسيدفعون ثمنه.

إن شعبنا العراقي، وكل القوى السياسية والاجتماعية والعشائرية المناهضة للاحتلال، والمقاومة لوجوده مدعوون ـ اليوم ـ للتعبير عن غضبهم واستيائهم بكل الوسائل الممكنة، وبعث رسائل استنكار وبيانات احتجاج ورفض واضحة لاتخاذ مثل هذه الخطوة، فلم يعد في القوس منزع، والظلم له أسوء مرتع.

الأمانة العامة

٢٤ جمادى الأولى ١٤٢٨هـ

بيان رقم (٥٦٦)

المتعلق بتصريحات لوزير الخارجية الحالي بشأن الاتفاقية وقيام الرئيس الحالي بمصافحة وزير الدفاع الصهيوني

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

في تصريح لا يعتريه خجل ولا وجل أعلن عراب الاتفاقية طويلة الأمد مع قوات الاحتلال الأمريكي، وزير الخرجية الحالي هوشيار زيباري في العراق إن الاحتلال الأمريكي وافق على إسقاط الحصانة عن شركاته الأمنية، في لعبة مكشوفة لاستدراج الشعب العراقي للقبول بواقع الاتفاقية تحت زعم أن الطرف الحكومي يحقق إنجازات في المفاوضات بشأن الاتفاقية، وهي صورة ينطبق عليها المثل الشائع: شر البلية ما يضحك.

وفي خطوة هي الأخرى عارية من الخجل والوجل أقدم الرئيس الحالي في العراق جلال طلباني على مصافحة وزير الدفاع للكيان الصهيوني إيهود باراك، في استدراج مماثل للقبول بواقع التطبيع مع هذا الكيان الغاصب.

إن هيئة علماء المسلمين إذ تدين مسعى الأول بشأن الاتفاقية، وفعل الثاني بشأن المصافحة، توضح ما هو آت:

بيان رقم (٥٩١)

المتعلق بقيام الحكومة الحالية بالتوقيع على اتفاقية الإذعان مع الاحتلال الأمريكي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فإن ما أقدم عليه سكنة المنطقة الخضراء المحتلة في إمضائهم على ما يسمى بالاتفاقية الأمنية مع قوات الاحتلال الأمريكي لم يفاجئنا، فهم أولا طرف في لعبة الاحتلال، وهم ثانياً يريدون أن يوفر لهم التزام من قبل قوات الاحتلال للحفاظ على وجودهم ومكتسباتهم السياسية والفئوية على حساب المصالح العليا للعراق وشعبه المقهور، بعد أن عرف القاصي والداني أن الشعب لم يعد يطيقهم.

ولقد سعوا من قبل إلى مناورة بائسة في إعلان الرفض تارة أو الرغبة بتأجيل الاتفاق تارة أخرى في محاولة يائسة منهم لإقناع الشعب إنهم حريصون على مصالحه، وليبنوا لهم مجدا وطنيا كاذبا، وهاهم اليوم يؤكدون عمليا أنهم ليسو أهلا لمثل هذا المجد، وإنهم نزعوا عن صحائفهم بصمة بيضاء، كان من الممكن أن تكتب لهم في حال الرفض، لكن الله يأبى أن يمنح هذا الشرف إلا لأهله.

إن التحرير قادم، ومع إنجازه لا قيمة لأية اتفاقية، أعلن الشعب عن رفضها ابتداء، وإن الرهان على المحتل في الحفاظ على الوجود والمكتسبات رهان باطل مخيب لآمال أصحابه.

إن هيئة علماء المسلمين إذ تدين بصمة الخيانة هذه تنبه أعضاء البرلمان الحالي على خطورة مشاركة سكنة المنطقة الخضراء في غيهم، ومتابعتهم في الإمضاء على اتفاقية

الإذعان هذه، التي ستزول بزوال الاحتلال، ويبقى إثمها وعارها على الفاعلين إلى يوم الدين.

وإننا بهذه المناسبة نشد على يد شعبنا في مواصلة طريق الرفض والممانعة، وإن النصر بإذن الله قريب: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

الأمانة العامة

١٨ ذو القعدة ١٤٢٩هـ

الموافق ١٦/ ١١/ ٢٠٠٨

obeikan.com

بيان رقم (٥٩٤)

المتعلق بتمرير اتفاقية الإعلان في مجلس النواب الحالي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.. وبعد:

فلم يخيب معظم أعضاء البرلمان الحالي ظن أسيادهم من المحتلين بهم، فقد مضوا على اتفاقية الإذعان، وأمضوا - مثل اللصوص - على اتفاقية الإطار العام من دون مناقشة لبنودها، بعد مسرحية هزلية من الشد والجذب، وافتعال الممانعة لأيام، ليعطوا صورة أنهم يملكون القرار في الموافقة والرفض، وقد غاب عن أذهانهم أنهم في الحالين مدانون وطنيا وتاريخيا وأخلاقيا، وقبل ذلك كله مدانون من الرقيب الحسيب جل جلاله، لأن القرار إذا لم يكن بأيديهم وسمحوا بتمريره خوفا من المحتل أو طمعا فيما عنده فتلك مصيبة، لأنهم آثروا أنفسهم على مصلحة العراق وشعبه، وهذه برأسها تعد خيانة واضحة، وإن كان القرار بأيديهم، وفعلوها عن عمد وإصرار فالمصيبة أعظم.

لقد لعبت بعض الكتل السياسية دور الممهد لتمرير اللعبة، ولاسيما أولئك الذين قدموا ما يسمى بوثيقة الإصلاح السياسي ثمنا للتوقيع على اتفاقية الإذعان، وهي وثيقة يراد لها في الظاهر أن تضمن مصالح فئوية، ولكنها في الحقيقة تضمر بين ثناياها مصالح سياسية وهمية، مبتناة على الأثرة والأنانية.

وفي كل الأحوال فإن هذه الكتلة قد قدمت - كعادتها - طوق النجاة لمشروع الاحتلال، تماما كما فعلت من قبل في تمرير الدستور في اللحظات الأخيرة، بحجة الحصول على مادة تضمن تعديل فقرات الدستور في الأشهر الأربعة الأولى، وكانت

النتيجة أن مرر الدستور ولم يعدل شيء من بنوده حتى اللحظة، واليوم مرروا الاتفاقية وتغاضوا عما فيها من طامات، سيدفع الشعب العراقي ثمنها من دماء أبنائه، بحجة تمرير ما يسمى بوثيقة الإصلاح السياسي، ومع أنها وثيقة بائسة داعمة لمشروع الاحتلال، ومضرة بالمصالح العليا للشعب العراقي، فإنهم لن يحصلوا من ورائها على شيء، ولن يكونوا بها سوى الأداة التي نفذت هذه اللعبة من أجل تمرير الاتفاقية، ومنح مشروع الاحتلال نفسا آخر للاحتلال ليس إلا .

إن التصويت الذي تم يوم أمس كاف ليؤكد للشعب العراقي أن أعضاء مجلس النواب الذين صوتوا للاتفاقية قد باعوا العراق وشعبه للمحتل، ولكن بيعهم - والحمد لله - باطل، لأنهم باعوا ما لا يملكون، والعراق سيبقى لأهله المناهضين للاحتلال ومشاريعه السياسية بكل وسائل المقاومة والممانعة، بينما يبقى العار والشنار على أكتاف الذين أجازوا الاتفقية إلى يوم الدين.

إن هيئة علماء المسلمين إذ تدين هذا البيع الرخيص الباطل من قبل معظم أعضاء البرلمان، تنبه من أعلن منهم رفضه لها، أن الوقت قد حان ليخلعوا عن أنفسهم ثوب العملية السياسية الآثمة - التي جرتهم إلى التجاوز على إرادة الشعب العراقي، ونداءات أحراره، وفتاوى علمائه - ويغادروها إلى غير رجعة، فالصدق والشفافية يستلزمان بعد ما حدث اليوم تبني المفاصلة، فليس من المقبول أن ترفض الاتفاقية من وجه، ويقر بأنها مؤامرة على العراق وشعبه، ويصر الرافضون من وجه آخر على البقاء في العملية السياسية بحجة السعي لإبطالها، فشعبنا لم يعد يحتمل الضبابية في قضيته، والازدواجية في المواقف.

إننا في الهيئة نؤكد لأعضاء البرلمان الذين وقعوا على الاتفاقية أن الاحتلال مغادر قريبا، وأنه لن يلتزم بشيء معهم ليس له فيه مصلحة، وكل ما فعلوه أنهم أعطوا

للرئيس الأمريكي المنتهية ولايته نصرا وهميا، وشهادة زور بحسن سلوك كاذب، فخسروا أنفسهم وخسروا شعبهم.

فحيا الله من رفض الاتفاقية .. ورفع صوته في معارضتها.

وتبا لمن أمضى عليها بالذل والصغار.. وباع نفسه للشيطان.. فصدق فيه قول الله تعالى :﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۖ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴿٨﴾ ﴾ [فاطر].

الأمانة العامة

٣٠ ذو القعدة ١٤٢٩هـ

٢٠٠٨/١١/٢٨

رسالة مفتوحة

من هيئة علماء المسلمين في العراق إلى العالم العربي والإسلامي قادة وشعوباً..

أيها الإخوة الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: فحين نمعن النظر في موقف العالم العربي والإسلامي من قضيتنا ولا سيما بعد احتلال بلدنا من قبل القوات الأمريكية تضيق بنا الدنيا، فنحن أبناء العراق، كنا وما زلنا جزءاً من هذا العالم، نعتز بالانتماء إليه، ونقف معه عند الشدة، ولا نبخل عليه بشيء نملكه وهو محتاج إليه وإن كان ذاك من دمنا وعلى حساب أمننا وسعادتنا، ولم يكن ذلك في تقديرنا سوى حق من حقوق كثيرة نرى أنفسنا ملزمين بأدائها في ضوء الروابط الوثيقة التي تجمعنا بهذا العالم، وفي مقدمة ذلك الإسلام ثم الدم.

وحين حلت بنا مصيبة الاحتلال، وبدأ يرتكب بحقنا ما لم يخطر ببال من قتل وتعذيب واجتياح مدن وانتهاك أعراض وحرمات ومقدسات، فجعل من حدائق بيوتنا وملاعب شبابنا مقابر لأبنائنا، وملأ السجون بالصغار والكبار والنساء والرجال، ودمر مستشفياتنا، وضيق علينا الخناق في أسباب الحياة كلها، ولاحق أبناءنا الذين يدافعون بسلطان الشرع ومواثيق الأمم عن الأرض والعرض، وفعل ما يُعد في كل الأعراف والقوانين والشرائع جرائم ضد الإنسانية، ولسنا نبالغ إذا قلنا إن ما جرى في العراق، وما زال يجري لهو أشدُّ ظلماً وفتكاً مما فعله التتار بالعراقيين سنة ٦٥٦ هـ، كنا نتوقع أن نجد لدى عالمنا العربي والإسلامي موقفاً إزاء

هذا الظلم يشعر المحتل بعدم الرضا عما يفعله - في أقل تقدير - ويعين المظلوم على تجاوز محنته بنحو ما كان العراق يقدمه لهذا العالم وقت المحن، لكن شيئاً من ذلك لم يحدث.

لقد صبرنا على ذلك، وكنا نلتمس لإخواننا العرب والمسلمين المعاذير، ونقول: عسى أنهم لم تبلغهم بعد آهات الأرامل ولا أنات المعذبين ولا شكاوى المرضى والمهجرين ولا تمتمات الجائعين أو عسى أن يكون الموقف لديهم متداخلاً، فلم يعد بمقدورهم التمييز بين الخيط الأبيض والخيط الأسود من قضيتنا بسبب مهارة المحتل في خلط الأوراق وتغييب الحقائق.

ومن أجل ذلك عقدنا العزم، وقمنا بزيارة معظم دول هذا العالم ومعنا شروحات ووثائق وملفات تكشف عن حقيقة الموقف في العراق ومرفقة بحساب التداعيات التي ستطال في العاجل أو الآجل هذه الدول نفسها، وكنا نظن أن نرى بعد جولاتنا هذه جولات لهذه الدول تضع حداً للطغيان أو على الأقل تخفف من غلوائه، وتقلل من ظلمه وأذاه، وأخرى تضمد الجراح، وتسعف ذوي الحاجة، ولكن الصمت نفسه ظل الخيار لهذا العالم.

أما منظمة المؤتمر الإسلامي، فلم تقم بشيء له جدوى حيال قضيتنا، ولم تمنح العراق - كبلد مسلم عضو فيها، احتلت أرضه، وقتل مئات الآلاف من أبنائه على يد المحتل - ما يستحقه منها بحسب المواثيق والمقررات المعتمدة لديها.

وأما الجامعة العربية التي علقنا عليها آمالاً عديدة، فلم تسعفنا هي الأخرى، وماذا عساها أن تفعل إذا لم تسند من قبل القادة والحكام العرب؟!.

لقد دعتنا الجامعة إلى مؤتمرين للمصالحة مع أناس لم يكن لدينا الاستعداد المبدئي والشرعي للجلوس معهم؛ لأنهم من جاء مع المحتل أو مهد للمحتل غزوه

أو من كان شريكاً له، ولا يزال في صفقة احتلال العراق، ولكننا استجبنا لهذه الدعوة لجملة أمور، في مقدمتها: أن يكون للجامعة العربية دور مشرف تقوم به نحو العراق وشعبه في أحرج فترات تأريخه وأن نعطي إخواننا العرب فرصة لإثبات وجودهم وأن نعيد العراق إلى الحضن العربي، وبه نغلق الأبواب على قوى محلية وإقليمية وعالمية تعمل ليل نهار لعزله عن هذا الحضن العزيز بأي ثمن.

لقد راقبنا عن كثب اهتمام الجامعة بقضية لبنان الشقيق واهتمام القادة العرب بهذا البلد العزيز، فكانت تسرنا منهم هذه المواقف، ونفرح لهم حين تسجل نشاطاتهم نجاحاً في هذا المجال أو أي مجال آخر من شأنه أن يعزز دورهم في التضامن وخدمة الأمة، ولكن يبقى في النفس السؤال الآتي:

وماذا عن العراق؟! والعراق اليوم يتعرض لمؤامرة من نوع آخر أكثر خطورة من الاحتلال نفسه، وهي سعي الاحتلال الأمريكي إلى فرض معاهدة طويلة الأمد أمنية وسياسية واقتصادية وثقافية وحمل الحكومة الحالية بالترهيب والترغيب - وهي التي لا تمثل العراقيين - للتوقيع عليها قبل رحيل هذه الإدارة وقبل انتهاء عمل ما يسمى بالقوات متعددة الجنسيات في العراق في نهاية هذا العام ٢٠٠٨ م.

ولقد رفض أبناء شعبنا وقواه المناهضة للاحتلال هذه الاتفاقية الظالمة التي ستدخل العراق في جحيم احتلال مستمر تصادر فيه سيادة العراق وحرية أبنائه، ويستولى فيه على العراق أرضاً وجواً وبحراً وثروات، وستكون السلطة الفعلية فيه هي للاحتلال وحلفائه ومرتزقته ولجانه الأمنية وغيرها.

أيها الإخوة ولم ينخدع شعبنا بذريعة الفصل السابع الذي تتذرع به الحكومة الحالية للخديعة والتضليل، فهذا الفصل انتفت أسبابه، ولم يعد لبقائه أي مسوغ قانوني، وسيزول بعد التحرير بلا ثمن شاء المحتل أم أبى، ومع ذلك فهذا البند

أهون بمرات عديدة من الاتفاقية طويلة المدى المنوي فرضها على الشعب العراقي من قبل إدارة بوش الغازية ظلماً وعدواناً.

كما أعربت أطراف إقليمية وجهات سياسية شتى عن شجبها لمثل هذه الاتفاقية، ولكن المثير للأسى والدهشة في وقت واحد أن العرب قادة وحكاماً - حتى اللحظة - لم يتفوهوا إزاءها بكلمة واحدة، والجامعة العربية هي كذلك لم تفعل شيئاً حتى نال ذلك من عزم الشعوب العربية نفسها، فلم نعد نسمع لها صوتاً ولا همساً وهي المعروفة بحسها المرهف وقلبها النابض بحب العراق ومؤازرة شعبه في الملمات.

أيها الإخوة إن هذه المعاهدة لو تمت، وقُدر لها النفاذ فإن الدول العربية والإسلامية ولا سيما دول الجوار ستدفع من أمنها واستقرارها واقتصادها ثمناً باهظاً طويل المدى أيضاً، وإن الجامعة العربية هي الأخرى سينحسر دورها؛ لأن بنود اتفاقياتها في التضامن بما في ذلك الدفاع العربي المشترك ستكون مجرد حبر على ورق، كما ستُبقي مظاهر الاحتلال وهيمنته الأمنية والسياسية والثقافية والاقتصادية ليس على العراق فحسب، بل على المنطقة بأسرها.

إن هيئة علماء المسلمين في العراق تطالب باسم كل العراقيين الإخوة الملوك والرؤساء والأمراء العرب والمسلمين بالوقوف إلى جانب أشقائهم في العراق في هذا الظرف العصيب الذي يمرون فيه، وذلك بالإعراب عن رفضهم لهذا المحاولات الأمريكية في فرض الاتفاقية على الشعب العراقي رفضاً صريحاً وواضحاً والعمل بكل الوسائل للحيلولة دونها لا سيما أن ثمة خلافاً أمريكياً حولها يمكن استغلاله وأن الإدارة الحالية لم يبق من عمرها إلا أشهر قليلة، فلا ينبغي أن يُعول عليها في شيء، ولن يرضى العراقيون من إخوانهم بعد اليوم بأقل من ذلك. وتطالب أيضاً كلاً من منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية برفضها

وعدم السكوت عليها.

وتطالب أيضاً الشعوب العربية والإسلامية ومؤسساتها الدينية والسياسية والشعبية والإعلامية برفض الاتفاقية المذكورة والتحذير من أهدافها ومخاطرها المستقبلية على العراق وعلى الأمة كلها وبالذات مشيخة الأزهر وهيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية والاتحاد العام لعلماء المسلمين وهيئات الإفتاء في العالمين العربي والإسلامي وغيرها من المؤسسات الدينية والشعبية الأخرى أن يقولوا كلمة حق يحتسبون أجرها عند الله، ويذكرها لهم التاريخ، ونذكرهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «ما من امرئ يخذل مسلماً في موطن ينتقص فيه من عرضه، وينتهك فيه من حرمته إلا خذله الله في موطن يحب فيه نصرته»، وقوله عليه الصلاة والسلام: «ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى عضو تداعى له سائر جسده بالسهر والحمى».

ولا ينبغي أيها الإخوة الثقة أبداً بوجود مناورات من قبل الحكومة الحالية للتخفيف من سقف الاتفاقية بالمطالبة الكاذبة بتحديد انسحاب قوات الاحتلال أو بجعل الاتفاقية تفاهماً أو ما إلى ذلك من الصيغ والألفاظ التي يراد بها تغطية هذه المؤامرة الخطيرة على شعبنا، فهذه اللعبة وغيرها مكشوفة لأبناء شعبنا؛ لأنه يراد منها إعطاء حكومة الاحتلال شيئاً من الاعتبار وتحسين الصورة والزعم أنها استطاعت تحقيق مكاسب أو تخفيف حجم الأضرار؛ لأن ما يريده الاحتلال سيفرضه بشكل أو بآخر فضلاً عن أن مبدأ عقد اتفاق بين شعب محتل مغلوب على أمره مع جهة الاحتلال نفسها أصل البلاء، وفيه مكمن الخطر، وهو المرفوض جملة وتفصيلاً.

إننا نذكر الإخوة جميعاً أن الشعب العراقي قد اعتمد أولاً وآخراً على الله الحي

القيوم الكبير المتعالي في سعيه لتحرير البلاد والعباد، وله ثقة كبيرة به سبحانه أن يعينه على نوال حريته، وسيعود هذا البلد الطيب - بإذن الله - إلى أهله وأبناء أمته وإلى موقعه المميز في أرض العروبة والإسلام.

قال الله تعالى: ﴿ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾ .

أيها الإخوة إن هذا الأمر آتٍ لا محالة، نستشرفه كما يستشرف أحدكم قابل أيامه، ولكن أيها الإخوة الكرام ثمة فرق بين أن يقوم هذا الأمر بمشاركة منكم، ويكون لكم فيه فضل وشرف وذكر طيب في التاريخ، وتقر بذلك عيون شعوبكم، وتنظر إليكم الأمة بإجلال وإكبار أو يقوم عليكم من غير حول منكم ولا قوة، فيفوتكم خير ذلك كله.

وفي كل الأحوال لم يعد بعد اليوم عذر لمعتذر.

قال الله تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ .

اللهم إنا قد بلغنا.. اللهم فاشهد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الأمانة العامة

هيئة علماء المسلمين في العراق

الأحد ١٠ رجب ١٤٢٩ هـ

١٣ تموز ٢٠٠٨ م

رسالة مفتوحة

من هيئة علماء المسلمين إلى الشعب العراقي

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين، وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

يا شعبنا العراقي الأبي:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نتوجه إليكم هذه المرة بكلمة صريحة وواضحة، في لحظة مفصلية وخطيرة من تاريخ عراقنا السليب، من قبل قوات الاحتلال الأمريكي وحلفائه وعملائه في الداخل والخارج.

ففي هذه اللحظة يريد العدو بعد أن أهلك الحرث والنسل، وجعل من بلادنا خرائب وبنانا التحتية أثرا بعد عين، أن يفرض اتفاقية إذعان وإذلال، تربط مصائرنا ومصائر أجيالنا القادمة، بأجندته وهواه.

وقد اتخذ من الحكومة التي نصبها والساسة الذين بوأهم مراكز في السلطة جسرا لتمرير هذه الاتفاقية.

وعلى الرغم من وضوح موقفكم الرافض للاتفاقية الذي تجلى ببيانات ممثليكم الحقيقيين من القوى السياسية الرافضة للاحتلال، وقوى المقاومة العراقية، وتجلى بتظاهراتكم المتكررة، ورفض من رفض من الداخلين في العملية السياسية الحالية، فإن الحكومة الحالية بالعدد الأكبر من وزرائها اتخذت قرارا بتمرير الاتفاقية، إلا امرأة أرادها الله سبحانه أن تكون حجة عليهم، فأبت المشاركة في هذا العار،

وأكدت للعالم حقيقة أن الشجاعة ليست مرتبطة بالذكورية، وإنما هي إرادة ومواقف.

والآن بعد أن تم الفصل الأول من المؤامرة، بتمرير الاتفاقية من قبل الحكومة، يراد تمريرها من قبل البرلمان الحالي..

فهل سيضرب أعضاء البرلمان عرض الحائط كل ما قلتموه، وعبرتم عنه من مواقف، طيلة الأشهر الماضية.

وهل سيصادرون قراركم ويسلمون بلادكم ومستقبل أجيالكم رهينة إلى الاحتلال ؟

هذا ما سنراه في قابل الأيام.

أيها السادة ..

القول بأن هذه الاتفاقية ستنهي الاحتلال عن طريق جداول زمنية للانسحاب محض ادعاء يراد منه تسويق الاتفاقية، وتهدئة المشاعر الغاضبة لشعبنا الأبي، واستغفال نواياه الطيبة، ليجد نفسه بعد أن يحسم الموقف لصالح الاحتلال الأمريكي في دوامة هيمنة المحتل واستغلاله سياسيا واقتصاديا وثقافيا لعشرات السنين.

وإلا لماذا يسوق هذا الوضع على شعبنا بشتى الحيل وأساليب الترغيب والترهيب، ويرفض في الوقت ذاته مبدأ الجدولة الذي عرضته القوى المناهضة للاحتلال في إطار حل شامل وكامل، مقترنا بآليات، لا يضمن خروج قوات الاحتلال فحسب، بل إنهاء آثاره أيضا، وإعادة السيادة الحقة لشعبنا، ويقوم على أساس خروج قوات الاحتلال بفعل القوى المقاومة في الميدان والمناهضة للاحتلال خروجا غير مشروط وبعيدا عن التدخل في الشأن الداخلي العراقي وإلزام إدارة

الاحتلال ولو قانونيا كمرحلة أولى بتعويض العراق عن آثار الحرب الظالمة التي شنتها عليه ووجود مرحلة انتقالية وقيام عملية سياسية جديدة بإشراف دولي على نحو يمكن الشعب العراقي من لملمة جراحه وسلوك طريق العافية حتى يتماثل للشفاء.

هذه الجدولة التي دعونا إليها ومعنا كل القوى المناهضة للاحتلال، وشتان بينها وبين الجدولة التي توردها الاتفاقية الحالية والتي تتعهد بحماية النظام السياسي الحالي بكل سيئاته والحكومة القائمة بكل فسادها، كما تعفي الاتفاقية غدارة الاحتلال الأمريكي من التزامات التعويض وإصلاح ما أفسدته بناءً على أنها قوات صديقة مطلوب بقاؤها من قبل الحكومة الحالية

فهل بينت الحكومة الحالية هذه الحقائق أم استخفت بعقول الشعب العراقي ودلست عليه ذلك كله لتمرير الاتفاقية.

يا أبناء شعبنا الكرام..

إن الاتفاقية التي يراد تمريرها، فيها من 'لبلايا الجسام، ما لو اطلعتم على حقيقته لم يغمض لكم جفن، ولا يهدأ لكم بال، فهي مصممة لصالح الدولة المحتلة جملة وتفصيلا، وفي شتى الميادين، ثم فتاتها لصالح القوى والأحزاب الحاكمة بأمرها.

وإن من السذاجة أن يخطر في البال أن هؤلاء يريدون بها مصلحة الشعب العراقي، وهم الذين لم ينقطعوا عن القتل والاعتقال والتعذيب لأبنائه، والاجتياح والهدم والتخريب لأماكن تواجده وسكناه، ومشافيه ودور العبادة له ومؤسساته الخدمية وغيرها طيلة السنوات الماضية، فما الذي يجعلنا نصدق أن ضمائرهم صحت فجأة، فسنوا لنا اتفاقية وطفقوا يستعملون كل الأساليب الخسيسة لتمريرها، وما ذلك كله ـ كما يزعمون ـ إلا حبا فينا ومن أجل مصلحتنا.

لقد قال قائلنا من قبل: حدث العاقل بما لا يعقل فإن صدق فلا عقل له.

أيها الأخوة الكرام

لن نخوض وإياكم في تفاصيل هذه البلايا، عبر هذه الرسالة المفتوحة، فالمقام لا يسمح بالإطالة، والفرصة متروكة للمتخصصين من رجال القانون الدولي والسياسة ليكشفوا عوارها، ويسجلوا طاماتها، وما قدمناه غيض من فيض، لكن دعونا نناقش قضية واحدة من بين قضايا عديدة لا تقل خطورة تكفي وحدها لمن كان له قلب أن يؤثر الموت على الرضا بتمرير هذه الاتفاقية.

يا أبناء شعبنا الغيارى:

من البلايا الجسام في هذه الاتفاقية ما جاء في المادة الرابعة منها، وهو التزام القوات الأمريكية بمهمات منها: القيام بعمليات ضد المجموعات الإرهابية، والجماعات الخارجة على القانون.

ويراد بالجماعات الخارجة على القانون أبناؤكم الذين نذروا أنفسهم لمقاومة الاحتلال، وهذه طامة، مفادها أن نسمح لعدونا بقتل أبنائنا على مرأى منا ومسمع لأنهم يمارسون حقا شرعه لهم رب السموات والأرض، وأذنت به لهم مواثيق الأمم المتحدة.

ولأننا ندرك أن الاحتلال ما دام موجودا فإن المنطق والفطرة ينبهان أن المقاومة ستبقى، وشواهد التاريخ تؤكد ذلك، وهذا يعني أن العراق لن يهدأ، وأن نزيف الدم لن يتوقف، وسيبقى للأمريكيين الذرائع لقصف المناطق، والمداهمات والاعتقالات، وحجتهم أنهم يطاردون الخارجين على القانون، وسنعيش سنواتنا القادمة مثل السنوات الماضية، في وضع أمني هش ودماء تراق، وفوضى واغتيالات، وغياب لأبسط مقومات الحياة، وستبقى الحجة بيد الحكومة وبيد

الاحتلال عن تأخر الإصلاح والإعمار بأن الوضع الأمني لا يسمح بهما، وقد يدوم ذلك لعشرات السنين، تماما كما مارسوا الخديعة نفسها من قبل حين قالوا لكم : إن الاستفتاء على الدستور وخوض الانتخابات سينهي معاناتكم إلى الأبد، وسيدفع الوضع إلى الاستقرار وكانت المحصلة نقيض ذلك بكل ما لكلمة النقيض من معنى وأبعاد .

فكيف يريد هؤلاء خداعنا بان الاتفاقية ستضمن لنا الأمان والاستقرار، وهذه المادة من الاتفاقية ستسمح ببقاء الفعل ورد الفعل مستمرا، وحصيلة ذلك دائما أرواح ودماء، وفوضى وخراب.

أما بالنسبة للعمليات ضد المجموعات الإرهابية، فلا يختلف عاقلان منا على أننا جميعا نرفض الإرهاب الذي يقتل أبرياءنا، وننتظر اللحظة التاريخية التي تتعافى فيها بلادنا من هذه المجموعات، لكن ما نريد إيضاحه هنا، أن الإرهاب مصطلح ليس له حتى اللحظة مدلول محدد في القانون الدولي، وقد رفضت أمريكا في عدة مؤتمرات دولية وإقليمية تحديد معنى له، ليبقى هذا المصطلح سلاحا بيدها، تطلقه حيث تشاء، فأي سلوك أو نشاط يقوم به فرد أو جماعة أو دولة لا يعجب أمريكا فهو إرهاب.

ووفقا للاتفاقية التي يراد توقيعها، فإن القوات الأمريكية سيكون من حقها أن تقتل وتدمر وتعتقل على النحو الذي تشاء ما دامت تعتبر أن ما تقوم به هو ملاحقة الإرهاب. ولأن الاتفاقية تمنح أمريكا صلاحية التصدي للأعمال الإرهابية خارج العراق أيضا، فسيكون لها الحق أن تقوم بعمليات ضد دول الجوار وغير دول الجوار ما دامت تعتقد أن هناك أعمالا إرهابية ضدها.

ومن دون شك فإن هذه الدول لن تبقى مكتوفة الأيدي، وسترد على العدوان

بطريقة غير مباشرة، لأنها لا تستطيع مواجهة الأمريكيين بشكل مباشر، وحينئذ سترسل مجاميعها الخاصة، وستوعز لميليشياتها وحلفائها في بلدنا، ليشغلوا العدو عنها، وذلك بنشر المزيد من الفوضى والقتل بالسيارات المفخخة وضرب المؤسسات الخدمية، وغير ذلك مما لمسنا آثاره طيلة السنوات الماضية، ومن دون شك سيكون في حساباتها الانتقام من الجوار الذي منح عدوها الأرض لتسهيل الاعتداء عليها.

وحينها لن نستطيع أن نلوم هذه الدول، لأن أرضنا اتخذت بموافقة من يزعمون أنهم يمثلوننا منطلقا لعمليات تستهدف أمنها واستقرارها.

في بداية الستينات من القرن الماضي طلبت كوبا من الاتحاد السوفيتي آنذاك بناء قواعد سوفيتية على أرضها، فهدد جون كندي بضرب السفن السوفيتية إن وصلت إلى شواطئ كوبا، وكادت تنشب حرب عالمية ثالثة سنة ١٩٦٢م، وكانت حجة أمريكا أن وجود قواعد سوفيتية في دولة مجاورة لها يشكل تهديدا لأمنها .

وهذا يعني أن آلة الموت لن تتوقف في الحالين، وأن أبناء شعبنا من كل المكونات سيكونون وقود معركة بين أطراف متصارعة، لا ناقة لهم فيها ولا جمل.

ومن هنا نذكر أن السيادة العراقية التي تتشدق بها الحكومة الحالية، وتزعم أن الاتفاقية ستحميها، لن يكون لها وجود إطلاقا، لأن مجرد زرع أمريكا في العراق بما تمثله من هيمنة إمبراطورية سوف يعصف ليس بسيادة العراق وحده، وإنما بسيادة دول الجوار أيضا ومنطقة الشرق الأوسط بكاملها ما دام أن العراق سيصبح مركز انطلاق لقيادة عمليات ضد ما تعتبره أمريكا إرهابا في المنطقة.

إن وجود أمريكا في العراق سيمكنها الزحف غير المرئي إلى داخل دول المنطقة لابتزازها تحت ذريعة انطلاق الإرهاب منها أو ذريعة انعدام الديمقراطية فيها، بما

قد يستتبع ذلك إمكانية تغيير الأنظمة السياسية لإقامة شرق أوسط جديد على الطريقة الأمريكية، هشا ومفتتا لصالح هذه الدولة وصالح إسرائيل.

وفي كل الأحوال سيكون وطننا وشعبنا محط سخط المنطقة والعالم، وما يترتب على هذا السخط من تبعات وآثار كلما حدث طارئ سيئ أو طارئ سلبي ،سببه الوجود الأمريكي على أرضنا.

إن الحكومة الحالية ستقول لنا على رسلكم لا تتعجلوا في الحكم فإن الفقرة الثانية من المادة الرابعة تنص على أن تتم ملاحقة الإرهاب بالتنسيق مع السلطات العراقية، فلماذا الخوف، ومع أننا لا نثق في هذه الحكومة إطلاقًا، ويقيننا أنها لا تملك أي قدرة على إيقاف الشهوة الأمريكية دون أي اعتداء تعزم عليه، ومع ذلك نقول لهذه الحكومة: لكن الفقرة الخامسة من المادة نفسها أفرغت المادة التي ذكرتموها من محتواها فقد نصت على أن الطرفين (أي الأمريكي والعراقي) يحتفظان بالحق الشرعي في الدفاع عن النفس، ومن منطلق هذا النص يا ساسة الحكومة الحالية تستطيع أمريكا أن تفعل ما تشاء قتلاً واعتقالاً تحت ذريعة أن ما قامت به كان دفاعا عن النفس، ولن يكون بمقدوركم أن تفعلوا شيئا، تماما كما حصل في الاعتداء الآثم على سوريا في البوكمال، فقد أقدمت قوات الاحتلال على هذا الفعل الشنيع من دون علمكم، فضلا عن أن تأخذ منكم إذنا، وإذا علمنا أن أمريكا حين طلبتم التفاوض معها بشأن الاتفاقية أعلنت أمامكم أكثر من مرة أن نص الدفاع عن النفس غير قابل للمفاوضة أو التعديل بدا لكم ولكل من يملك شيئا من البصيرة أن ما تضمره إدارة الاحتلال من وراء ذلك جد خطير، وأنها تتربّط شرا.

فلمصلحة من تبرمون هذه الاتفاقية؟

لقد تضمنت الاتفاقية فيما تضمنته من بلايا عدم قدرتكم على تفتيش ما يدخل

من خارج العراق إلى منشآت قوات الاحتلال ومعسكراته داخل العراق وهنا نسأل الحكومة الحالية مرة أخرى من الذي سيمنع قوات الاحتلال من إدخال ما تشاء إلى العراق بوسائلها المختلفة المحملة بكل ما لا يسمح بتفتيشه، ولا يعرف العراقيون ماذا تحمل هذه الوسائل على ظهورها، من الطامات والفواجع للشعب العراقي كالنفايات النووية وغيرها.

فأين السيادة العراقية التي تزعمون أن الاتفاقية ستحافظ عليها.؟!

وهنا يا أبناء شعبنا ننبهكم على أمر مهم وهو أن إدارة الاحتلال إنما تستعجل إبرام الاتفاقية الأمنية، مع أن الإطار العام للاتفاقية يشمل جوانب أخرى اقتصادية وثقافية وغيرها ،فذاك من أجل أن تضمن المشروعية لإقامة قواعد عسكرية لتستقر فيها قواتها المحتلة، ومثلهم قوات شركات الحماية والعنصر المدني، وبضمان هذا الأمر سيسهل على أمريكا فرض الاتفاقيات التي تشتهيها في المجال السياسي والمجال الاقتصادي لأن الهيمنة العسكرية لها في العراق ستفتح أبواب ثرواته وثقافاته على مصراعيها أمام شركات الكبرى من أجل النهب المنظم لخيرات العراق ، وفي مقدمة ذلك النفط.

يا أبناء شعبنا الكرام

علينا أن نعمل على حفظ كياننا، ومستقبلنا، بكل الوسائل المتاحة..

لقد نبهنا أعضاء البرلمان في وقت سابق من خطورة التورط في مشاركة الحكومة غيها وخيانتها في تمرير الاتفاقية، فإن استجاب البرلمان لدعوتنا فإنما يكون قد برأ نفسه من العار والشنار، وإن أمضاها ـ وهذا لا نتمناه ـ فإنما يجني على نفسه، ويؤكد للعالم أنه لا يمثل الشعب بحال.

لكننا نذكر البرلمان الحالي وأعضاء البرلمان ممن ينفعه الاتعاظ بالتاريخ بأن

المقاومة الفرنسية للاحتلال النازي التي لا زال الكثير يتغنى ببطولاتها جعلت من حكومة فيشي التي عقدت اتفاقية مع الألمان المحتلين لوقف التدمير في فرنسا حكومة خائنة، وأن رئيس هذه الحكومة الجنرال بيتان الذي توج بطلا لفرنسا في الحرب العالمية الأولى حكم عليه بالإعدام لأنه رضي بالتوقيع مع المحتل على اتفاقية مماثلة، وعد ذلك منه خيانة.

إننا نذكر أعضاء البرلمان بهذه الحقائق التي ربما تكون قد غابت عن بالهم في ظل المناقشات التي يخوضونها لحسم القرار بشأن الاتفاقية، وقديما قال صاحب المثل: وقد أعذر من أنذر.

يا أبناء شعبنا الكرام

في كل الأحوال، وأيا كانت التطورات لا ينبغي أن يعترينا شعور باليأس، أو ينال منا شيء من الإحباط.

ولنتذكر أن لدينا مقاومة عراقية باسلة ممتدة من الشمال إلى الجنوب، هي مدعاة للفخر والاعتزاز، ونعول عليها بعد الله في الملمات، وحسم الأمور.

هذه المقاومة التي هزت أركان الدولة العظمى، وأربكت وضعها في العالم، وكانت بشهادة خبراء دوليين أحد الأسباب الأساسية للانهيارات المالية في أمريكا..

إننا نوجه باسمكم خطابنا لها ونقول :

يا أبناء العراق الغيارى إن موعد قطف الثمار لجهادكم قد حان، وهاهي أمريكا تترنح أمام خسائرها في الأرواح والأموال في العراق، فإذا ما أقدمت على تمرير الاتفاقية ظلما وعدوانا، فليس لنا بعد الله سوى نخوتكم وشهامتكم، وجهادكم، لإخراجها من أرضنا مذمومة مدحورة، ومعها حلفاؤها وعملاؤها واتفاقياتها.

وأنتم يا أبناء شعبنا كونوا لهذه المقاومة حاضنة، تكن لكم درعا، وامنحوها المزيد من التأييد والحنان تمنحكم المزيد من الأرواح والدماء.

إنها منكم وإنها لكم..

ولن يخيب الله قوما يقدمون أرواحهم رخيصة في سبيل الدين والوطن.

الأمانة العامة

٢٢ / ١١ / ٢٠٠٨م

obeikan.com

بسم الله الرحمن الرحيم

فتوى شرعية

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن والاه

وبعد:

يقول الله سبحانه وتعالى: {يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم} ٥٩ النساء

لقد اجتمع عدد من علماء المسلمين، في جامعة مدينة العلم، للإمام الخالصي في الكاظمية، في اليوم الخامس والعشرين من شهر شوال، من عام ١٤٢٤هـ.

وبعد دراسة مجمل أوضاع المسلمين في البلاد، والنظر في المشكلات الطارئة عليهم، في ضوء كتاب الله سبحانه، وسنة نبيه صلى الله عليه وآله، أصدروا هذه الفتوى الملزمة لكل مسلم يقر بالشهادتين

[إن الوحدة بين أبناء الأمة الإسلامية واجب شرعي يقدم على كل الأمور، وان كل قول أو فعل يفضي إلى فرقة الأمة وضعفها، هو من المحرمات الشرعية القطعية. وان المسلم حرام على أخيه المسلم بنص الحديث النبوي الشريف: كل المسلم على المسلم حرام عرضه وماله ودمه]

وفي ضوء ذلك فان ما يجري - هذه الأوقات - من اغتيالات للعلماء، والمثقفين العراقيين، واعتداءات على المساجد، ودور العبادة، يعد من الآثام الشرعية التي لا يقدم مسلم صالح على اقترافها، وان الواجب الشرعي يلزم علماء الأمة ودعاتها، من خطباء، ومرشدين، وغيرهم التأكيد على أمر الوئام والوحدة، والتحذير من الشتات والفرقة، وما يفضي اليهما من مواقف وخطابات، لا تراعي فيهما حرمة الأمة ولا مصلحتها

يقول الله عز وجل: {إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون} ١٠- سورة الحجرات.

اللهم اشهد انا قد بلغنا .. اللهم اشهد انا قد بلغنا

وقع على هذه الفتوى بعض كبار العلماء

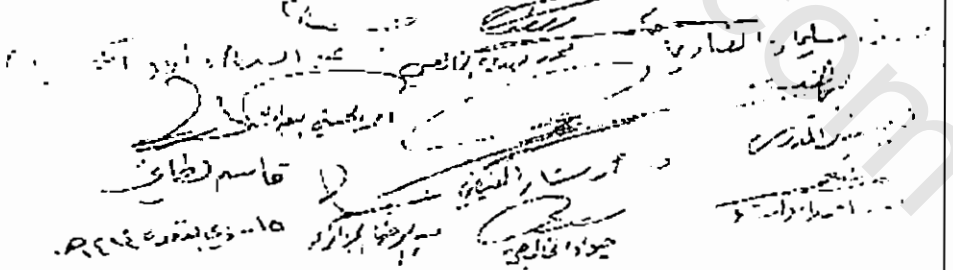

بيان هيئة علماء المسلمين
حول الذكرى السابعة للاحتلال الأمريكي للعراق

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن والاه، وبعد :

أيها الشعب العراقي الأبي:

تمر اليوم علينا الذكرى السابعة لقيام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الشر باحتلال العراق، البلد العربي الإسلامي الأصيل، صاحب التاريخ الحضاري الوضاء الذي قدم للإنسانية الكثير من العطاء الثقافي والحضاري، إنه بلد الرافدين، بلد الإيمان والخير، بلد الأنبياء والأولياء والأئمة والشهداء والصالحين .

لقد كانت السنوات السبع التي مرت شديدة الوطأة على المحتل.. الذي مني بخسائر فادحة للغاية بشرية ومالية وأخلاقية كانت كفيلة بإفشال مشروعه في المنطقة، وإفقاده الكثير من مصداقيته في العالم وحمله على التفكير في الانسحاب، ومن ثم الإعلان عن ذلك ..

كما كانت هذه السنوات شديدة الوطأة أيضا على أبناء شعبنا، الذي تعرض لحرب إبادة وتبديد للحمته وثرواته؛ حيث فقد أكثر من مليون ونصف مليون شهيد، ولديه ما يربو على سبعمائة ألف معتقل في سجون الاحتلال وسجون الحكومة الحالية، وهُجرَ الملايين من أبنائه إلى خارج البلاد، وهم يعانون من الفقر والجوع، وسوء الحال، وذهب بعضهم يطلب اللجوء في أصقاع العالم، بعد أن تسلل اليأس إلى قلبه من العود القريب الآمن إلى بلده للأسف الشديد، كما هُجرَ الملايين داخل البلاد تاركين منازلهم إلى أماكن أخرى.. أناس رحلوا من الجنوب إلى الشمال،

ومن الشرق إلى الغرب، وهكذا بالعكس، وكثير منهم لم يجد ما يؤويه سوى الأكواخ والخيام أو بيوت الطين، ولم يجد ما يأكله سوى الفتات الذي يقدم من هذه الجهة أو تلك، وما يحصل عليه بعد البحث الطويل في أكوام القمامة والنفايات .

ويحدث هذا كله في وقت تهيمن فيه على السلطة في العراق حكومات الاحتلال، وهي تسبح في بحر من الأموال، إذ بلغت حتى اللحظة ميزانيات هذه الحكومات أكثر من ثلاثمائة مليار دولار، وهو رقم لا يكفي لإصلاح الأوضاع المتردية في العراق فحسب، بل ويكفي لإعادة بنائه على طراز حديث أكثر من مرة، ولكنه تسرب إلى جيوب الفاسدين من إدارة الاحتلال، وسياسيي الحكومات المتعاقبة في ظله كما يتسرب الماء في شقوق أرض قاحلة .

ونظرا لهذه الأحوال المروعة بدأت دول العالم اليوم تشعر بحجم الخطيئة التي ارتكبتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها بحق العراق وشعبه، وأخذت بعض الأطراف تبدي ندمها لما بدر منها من مساهمات في دعم وإعانة هذا المشروع الخائب، ولم تعد الإدارة الأمريكية قادرة على إقناع العالم بصحة ما تقوم به في العراق، بعد أن خَدعت بذلك كثيرا من الدول لسنوات .

لقد انتقد عدد من الدوائر السياسية والإعلامية الغربية الحملات الدعائية التي تقوم بها الولايات المتحدة وبريطانيا لإقناع الشعوب الغربية بأن الحرب على العراق حققت أهدافها؛ ومنها على سبيل المثال: صحيفة (الجارديان) البريطانية التي أكدت مؤخرا: أن تلك المحاولات لا تعدو كونها محاولة لحفظ ما بقي من ماء الوجه وتجميل الوجه القبيح لها أمام أفظع عمل إجرامي للغرب في العصور الحديثة .

وأضافت الصحيفة: أن الحرب على العراق لا تلاقي ترحيباً ولا دعماً عراقياً لها، بل إن العراقيين أكدوا في استطلاعات الرأي الأخيرة على أنهم غير راضين عن

القوات البريطانية والأمريكية في بلدهم وأنهم يريدون خروجها من بلادهم بأسرع وقت ممكن .

وأوضحت أيضا أن الوقائع في العراق تظهر أن العراق ليس أفضل حالاً بوجود القوات الأجنبية، لافتة إلى أن السبب الوحيد الذي يجعل الرأي العام الغربي يشعر بانخفاض عدد القتلى من العراقيين أو من القوات الأجنبية هو التعتيم الإعلامي الذي تنتهجه القوات الأمريكية التي تخفي الأعداد الحقيقية للقتلى وتتستر على عشرات الآلاف من المساجين الذين تحتجزهم دون محاكمة، بينما لا يزال هناك أربعة ملايين لاجئ عراقي لا يستطيعون العودة إلى بلدهم .

واتهمت الصحيفة في هذا الصدد الولايات المتحدة بأنها أول من بدأ باستغلال الدين والطائفية في العراق حيث قسمت الإدارات والمؤسسات الحكومية العراقية بشكل طائفي وبذلت الكثير من الجهود لإثارة النعرات الطائفية بين أطياف المجتمع العراقي .

واختتمت (الجارديان) كلامها بقولها: « إن الولايات المتحدة استخدمت نظاماً استعمارياً قديماً هو التقسيم الطائفي في العراق وجلبت للعراقيين الكثير من الدمار والحزن وجلبت لنفسها خسارة إستراتيجية كبيرة على جميع الصعد العسكرية والاقتصادية والأخلاقية».

هذه أيها الإخوة شهادة غربية في حقيقة الأوضاع على الساحة العراقية، على لسان صحيفة مهمة تصدر في بلد كان الشريك الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية في احتلال العراق.. وكنا نقول لكم ولغيركم ولا زلنا نقول: إن الاحتلال هو الذي جلب لكم كل أنواع الشرور، وهو الذي يقف وراء كل المشاكل والفتن الطائفية والعرقية المفتعلة التي يسعى من خلالها إلى إضعاف العراق وتمزيق وحدة أبنائه،

ليمرر مشاريعه ومشاريع حلفائه الخطيرة فيه.

أيها الإخوة الكرام:

لقد مرر الاحتلال في هذه الأيام إحدى حلقات عمليته السياسية ـ وعسى أن تكون الحلقة الأخيرة ـ فكانت الانتخابات التي أراد الاحتلال من ورائها تثبيت أسس المحاصصة الطائفية والعرقية ليترسخ الوضع لصالحه في العراق؛ فيضمن بعد انسحابه بقاء العراق هشا ضعيفا، تأكله الصراعات، وتفت في عضده مشاكل داخلية لا تنتهي، ومن أجل ذلك سمح لأقطاب لعبته هذه بممارسة التزوير في أعلى درجاته، لأنه يعلم أنهم من دون ذلك لن يصلوا إلى مواقع السلطة التشريعية، والتنفيذية، وليدوروا من ثم في فلكه، ويحققوا له ما تبقى من برامجه وأهدافه، ويحافظوا له على مكتسباته، ومنها اتفاقية الإذعان التي كبلت العراق إلى عشرات السنين.

أيها الإخوة الأعزاء:

إن ما يجري الآن من حراك فوضوي وتدخلات مكشوفة ومشبوهة في الشأن العراقي يثيران القلق والإحباط لدى الكثير منكم على هذا الصعيد، لكنهما يؤكدان حقيقتين مهمتين للغاية :

الأولى: إن العملية السياسية في ظل الاحتلال ليست إلا طريقا لاستعباد شعب العراق، والالتفاف عليه، لمصادرة حقه في الحياة الآمنة المستقرة الرغيدة، التي يتطلع إليها بعد هذه المعاناة المريرة على يد الاحتلال وأعوانه .

والثانية: أن طريق إنقاذ العراق وشعبه إنما يكون على يد أبنائه المخلصين المناهضين للاحتلال والرافضين لمشاريعه، وفي مقدمتهم المقاومة العراقية الباسلة، وخارج هذه العمليات الفاسدة والمزورة التي لا يتوقع منها إصلاح الأوضاع

المأساوية في العراق كما عول عليها بعضهم؛ لأنها هي التي أسهمت في مأساوية هذه الأوضاع فيه؛ لفساد تركيبتها وسوء نوايا أصحابها والمهيمنين عليها من الاحتلال وأعوانه .

أبناء شعبنا الأصلاء:

علينا أن نعلم أن المرحلة القادمة مهمة جدا، وهي تستدعي من أحرار العراق كلهم أن يعوا خطورة المرحلة، وحاجتها الملحة ليتضامنوا جميعا، على الأسس الصحيحة لبناء بلدهم، ويكونوا يدا واحدة لدفع الأخطار والدواهي عن هذا البلد ويد الله مع الجماعة، وكما قال النبي ﷺ : «إنما يأكل الذئب من الغنم القاصية».

وعلينا أن نعلم أن ما جرى في الأعوام السبعة الماضية العجاف، مما ذكرناه وما لم نذكره، وهو كثير، ومنه ما يجرى الآن على يد حكومة الاحتلال الحالية من اغتيالات واعتقالات مسعورة وتهديدات للكثير من أبناء شعبنا، حتى أن الكثير من العوائل العراقية لم يبق فيها رجال؛ وما كان لهذه الحكومة أن تفعل ذلك لولا رضا الاحتلال بفعلها ومساعدته لها في كثير من أعمالها الإجرامية؛ وعلى هذا فالاحتلال هو من دمر العراق وأسال دماء أبنائه، وهو الذي حكّمَ اللصوص والمجرمين في رقابهم، من أرباب العملية السياسية وأدعياء الوطنية الزائفة الذين لا تهمهم إلا مصالحهم ومصالح أحزابهم وأسيادهم، وهو الذي فتح أبواب العراق لكل قوى الشر التي لها مصلحة في تدمير العراق وتمزيق أوصاله ونهب ثرواته، من دول الجوار وغيرها.

لذا لابد من وقفه عراقية أصيلة، من كل أبناء العراق الأصلاء من شماله إلى جنوبه، ومن شرقه إلى غربه، في وجه الاحتلال وعملائه والمتدخلين في شؤونه، مثل وقفات الآباء والأجداد في وجه الغزاة والطامعين فيه على مدى التاريخ، والوقوف إلى جانب إخوانهم في القوى العراقية المناهضة للاحتلال التي نبهت منذ البداية إلى

خطر الاحتلال ومشاريعه على العراق وعلى أبنائه وإلى زيف ادعاءاته وشعاراته البراقة التي رفعها يوم احتلاله للعراق، التي انطلت للأسف الشديد على كثير منهم.

كما لابد أيها العراقيون الأصلاء من وقفة إلى جانب مقاومتكم العراقية البطلة التي قدمت الكثير من الدماء والشهداء من أجلكم ومن أجل دينكم وبلدكم وشرفكم، ولا زالت تقدم المزيد حتى يتخلص العراق من الاحتلال ومن كل قوى الشر التي لا تريد للعراق وأهله خيرا، وهي الطريق الوحيدة لتحرير العراق من الاحتلال وشروره.

أبناء شعبنا الأعزاء:

لقد عانيتم كثيرا، وتحملتم كثيرا وصبرتم كثيرا، وهذا ديدن الشعوب الأصيلة المؤمنة بدينها وقيمها وقضاياها وحقها في الحياة.. فتحية لكم وألف تحية، وإلى المزيد من الصبر والثبات والوحدة والتسامح فيما بينكم، وعدم السماع لأصوات مثيري الفتن والخلافات من أعدائكم، من أي لون وتحت أي شعار؛ فهم السبب في كل ما أنتم فيه اليوم من بؤس وشقاء، واعلموا أن النصر مع الصبر وأن الفرج مع الكرب وأن مع العسر يسرا.. والله يحفظكم ويرعاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الأمانة العامة لهيئة علماء المسلمين في العراق

٢٤ ربيع الثاني/ ١٤٣١هـ - ٩/ ٤/ ٢٠١٠م